شؤون الشرق الأوسط

ISSN 2822-6399
9 772822 639003

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT
ORTADOĞU İŞLERİ

مجلة سياسة دولية

المجلد: 3 العدد: 13
يوليو-اغسطس 2023

تمرد قوات فاغنر الخاطف: المدلولات والتداعيات
واثق السعدون

مستقبل العلاقات التركية-الأوروبية بعد التجديد للرئيس أردوغان: فرصة الانطلاقة الجديدة
زيد عبد الوهاب

العلاقات التركية السورية في ظل متغيري الانتخابات التركية وعودة سوريا إلى الجامعة العربية
غولر كالاي

الانتخابات التركية و تأثيراتها الإقليمية والدولية

مقابلة
أليساندرو بوليتي
عبد النور تومي

الحكومة الجديدة لأردوغان وملامح سياستها الخارجية في المنطقة
أ. د. أحمد أويصال

الانتخابات التركية السياسة الخارجية: من إعادة التموضع إلى التركيز
إسماعيل نعمان تلجي

مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط من أكبر المؤسسات الفكرية التركية التي تعمل في مجال دراسات الشرق الأوسط

ويواصل مركز أورسام أنشطته مع فريقه المتكامل والموسع في أنقرة واسطنبول من خلال متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المنطقة وذلك عن طريق أبحاثه وتحليلاته ودراساته التي تثريها الأبحاث الميدانية والتي تتم عن طريق الخبراء والباحثين العاملين فيه.

من أجل متابعة آخر أخبار أورسام يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لأورسام

www.orsam.org.tr

ومتابعة صفحات أورسام عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
مركز دراسات الشرق الأوسط

www.orsam.org.tr | orsamorgtr

افتتاحية العدد

قراؤنا الأعزاء،

يسرنا أن نقد لكم العدد الثالث عشر من المجلد الثالث لمجلة "شؤون الشرق الأوسط" لشهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2023، التي تصدر عن مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة ORSAM. ملف هذا العدد هو "الانتخابات التركية وتأثيراتها الإقليمية والدولية"، وقد اختارت هيئة تحرير المجلة هذا الموضوع، نظراً للتفاعل الإقليمي والدولي غير المسبوق مع مجريات الانتخابات العامة في تركيا، النيابية والرئاسية، التي جرت في شهر أيار/ مايو الماضي، فباستثناء الانتخابات الأمريكية، لم تشهد انتخابات أي بلد هذا الحجم من الاهتمام الدولي الذي نالته الانتخابات التركية الأخيرة. ضمن هذا الإطار، ستجدون في هذا العدد مقالات مهمة لأكاديميين وباحثين متميزين من العالم العربي ومن تركيا، تناولت الموضوع الرئيس للعدد، ومواضيع أخرى مهمة من شؤون المنطقة، وهي على التوالي: "الحكومة الجديدة لأردوغان وملامح سياستها الخارجية في المنطقة"، "الانتخابات التركية والسياسة الخارجية: من إعادة التموضع إلى التركيز"، "السياسة الخارجية التركية تجاه دول إفريقيا بعد انتخابات تركيا 2023"، "العلاقات التركية السورية في ظل متغيري الانتخابات التركية وعودة سوريا إلى الجامعة العربية"، " انعكاسات السياسة الخارجية على الانتخابات في تركيا: المسألة السورية"، "مساعِ تطبيع العلاقات بين مصر وإيران: ترحيب إيراني وشروطٌ مصرية"، "خطاب الرئيس قيس سعيد المناهض للهجرة وانعكاساتها على العلاقات التونسية-الأفريقية"، "مستقبل العلاقات التركية- الأوروبية بعد التجديد للرئيس اردوغان: فرصة الانطلاقة الجديدة"، "الانتخابات التركية في مايو 2023 في وسائل الإعلام الغربية والشرقية"، "الإعلام الفرنسي والانتخابات التركية: مبالغة بالاهتمام وغياب الحيادية"، "تمرد قوات فاغنر الخاطف: المدلولات والتداعيات". كذلك تضمن هذا العدد مقابلة حصرية لمركز أورسام مع الخبير الاستراتيجي الدكتور أليساندرو بوليتي، مدير مؤسسة كلية الدفاع في حلف الناتو، ليحدثنا عن الانعكاسات الإقليمية والدولية لنتائج الانتخابات العامة الأخيرة في تركيا. وختم هذا العدد بمقالة سلطت الأضواء على سيرة البروفيسور الراحل احسان دوغراماجي، وهو من الشخصيات العراقية-التركية التي كانت لها دالة كبيرة في المجالات الأكاديمية والطبية والمجتمعية.

نتمنى لكم قراءة ممتعة، ونأمل أن تنال محتويات هذا العدد رضاكم.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT / ORTADOĞU İŞLERİ — **شؤون الشرق الأوسط**

Ortadoğu Araştırmaları Derneği Adına Yayın Sahibi — **صاحب امتياز النشر جمعية دراسات الشرق الأوسط التركية**
Prof. Dr. Ahmet Uysal — أ. د. أحمد أويصال

Sorumlu Yazı İşleri Müdürü — **مسؤول شؤون النشر**
Prof. Dr. Ahmet Uysal — أ. د. أحمد أويصال

Editörler — **المحررون**
Doç. Dr. İsmail Numan Telci — أ. م. د. إسماعيل نعمان تلجي
Dr. Watheq Alsadoon — د. واثق السعدون

Editör Asistanı — **سكرتير التحرير**
Talha Özmen — طلحة أوزمان

Danışma Kurulu — **الهيئة الاستشارية للمجلة**
Prof. Dr. Cengiz Tomar, Türkiye — أ. د. جنكيز تومار، تركيا
Prof. Dr. Burhan Köroğlu, Türkiye — أ. د. برهان كوراوغلو، تركيا
Prof. Dr. Mohammed Affan Al-Hamdani, Irak — أ.د. محمد عفان الحمداني، العراق
Prof. Dr. Mahir Nakip, Türkiye — أ. د. ماهر النقيب، تركيا
Prof. Dr. Mostafa Bakhoush, Cezayir — أ. د. مصطفى بخوش، الجزائر
Prof. Dr. Enver Arpa, Türkiye — أ. د. أنور أربا، تركيا
Prof. Dr. Elsadig Elfaqih, Sudan — أ. د. الصادق الفقيه، السودان
Prof. Dr. Musa Yıldız, Türkiye — أ. د. موسى يلدز، تركيا
Dr. Rashed Hamad Rashed Al-Nuaimi, Katar — د. راشد حمد راشد النعيمي، قطر

Yayın Kurulu — **هيئة التحرير**
Prof. Dr. Ahmet Uysal — أ. د. أحمد أويصال
Dr. Watheq Alsadoon — د. واثق السعدون

Grafik-Tasarım — **تصميم وغرافيك**
Mustafa Cingöz — مصطفى جينكوز

Yönetim Merkezi — **إدارة المركز/ العنوان**
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi (ORSAM) — مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط (ORSAM)
Mustafa Kemal Mah. 2128. Sok. No: 3 Çankaya / Ankara — حي مصطفى كمال، شارع رقم: 2128، عمارة رقم: 3 أنقرة/ جنكايا
Tel: +90 850 888 15 20 — هاتف رقم: 20 15 888 850 90+

Fotoğraflar: Anadolu Ajansı, Shutterstock — **صور المجلة:** وكالة الأناضول، Shutterstock
Cilt: 3, **Sayı:** 13, Temmuz-Ağustos 2023 — **المجلد:** 3، **العدد:** 13، يوليو-اغسطس 2023
Yaygın Süreli Yayın — مجلة دورية عمومية
2 Aylık Arapça Dergi — مجلة عربية لمدة شهرين

Bu dergide yer alan yazılardaki değerlendirmeler, aksi belirtilmedikçe ORSAM'ın kurumsal görüşünü yansıtmamaktadır. Dergideki tüm yazıların telif hakları ORSAM'a ait olup, 5846 Sayılı Fikir ve Sanat Eserleri Kanunu uyarınca kaynak gösterilerek kısmen yapılacak makul alıntılar ve yararlanma dışında, hiçbir şekilde önceden izin alınmaksızın kullanılamaz, yeniden yayınlanamaz.

© 2023 ORSAM

التقييمات والتحاليل الدراسية الموجودة في مقالات هذه المجلة لا تعكس وجهة نظر مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط مالم ينص على خلاف ذلك. جميع المقالات في المجلة محمية بحقوق النشر بواسطة مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط ولا يمكن استخدامها أو إعادة نشرها بأي شكل من الأشكال من دون إذن مسبق، باستثناء الاقتباسات المعقولة الجزئية وذلك عن طريق إظهار المصدر وفقًا لقانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846.

© 2023 أورسام

شؤون الشرق الأوسط
مجلة سياسة دولية

المحتويات

المجلد: 3 العدد: 13 يوليو-اغسطس 2023

ملف العدد

04 **الحكومة الجديدة لأردوغان وملامح سياستها الخارجية في المنطقة** / أحمد أويصال

14 **السياسة الخارجية التركية تجاه دول إفريقيا بعد انتخابات تركيا 2023** / فولكان إيبك

سوريا

18 **العلاقات التركية السورية في ظل متغيري الانتخابات التركية وعودة سوريا إلى الجامعة العربية** /غولر كالاي

22 **انعكاسات السياسة الخارجية على الانتخابات في تركيا: المسألة السورية** / مروة زورلو

مصر

26 **مساعِ تطبيع العلاقات بين مصر وإيران: ترحيب إيراني وشروط مصرية** / شيماء المرسي

تونس

30 **خطاب الرئيس قيس سعيد المناهض للهجرة وانعكاساتها على العلاقات التونسية-الأفريقية** / خديجة رميساء دورسون

شؤون تركية

34 **مستقبل العلاقات التركية- الأوروبية بعد التجديد للرئيس اردوغان: فرصة الانطلاقة الجديدة** / زيد عبد الوهاب

38 **الانتخابات التركية في مايو 2023 في وسائل الإعلام الغربية والشرقية** / حسنى تاش يتيم

42 **الإعلام الفرنسي والانتخابات التركية: مبالغة بالاهتمام وغياب الحيادية** / عبد النور تومي

أمن دولي

تمرد قوات فاغنر الخاطف: المدلولات والتداعيات

واثق السعدون 46

ملف العدد

الانتخابات التركية والسياسة الخارجية: من إعادة التموضع إلى التركيز

إسماعيل نعمان تلجي 08

مقابلة

52

عبد النور تومي

الدكتور أليساندرو بوليتي:

علاقات تركيا بالغرب ستتطور أكثر بعد نتائج الانتخابات التركية الأخيرة

سيرة ذاتية

البروفيسور احسان دوغراماجي 1915-2010: حياة زاخرة بالريادة والانجازات

سلجوق باجالان

56

18

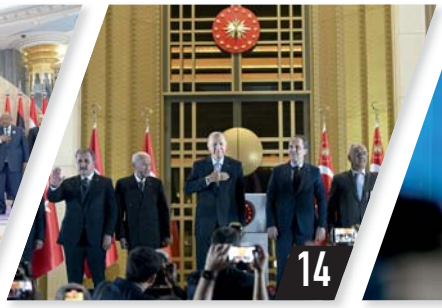
14

04

30

26

22

42

38

34

الحكومة الجديدة لأردوغان وملامح سياستها الخارجية في المنطقة

أحمد أويصال

رغم الأزمات التي تلت الربيع العربي، والهجرات والضغوط والانتقادات في الداخل والخارج التي واجهها حزب العدالة والتنمية، فإنّ فوزهم الأخير في الانتخابات هو تأكيد وموافقة من الشعب التركي على سياسة هذا الحزب في الشرق الأوسط، وهذا سيجعل الحكومة الجديدة تشعر بأريحية أكبر بشأن سياساتها تجاه عديدٍ من القضايا.

راقب العالم كلّه انتخابات تركيا هذا العام باهتمام كبير يتجاوز الصدى المحلي، فقد استطاع حزب العدالة والتنمية خلال 20 عاماً في الحكم أن يقدِّم للشعب وللمنطقة نموذجاً لتركيا المستقلة والمتقدمة. ورغم التحديات التي جلبتها الأزمات العالمية في السنوات الأخيرة، مثل زيادة أسعار الطاقة والسلع الغذائية، بسبب جائحة كورونا والحرب الأوكرانية، إلى جانب العبء الثقيل الذي أحدثه الزلزال الأخير في تركيا، فإنّ فوز

أردوغان في الانتخابات أظهر أنّ الشعب يثق بهذا النموذج ويرغب في بقائه. ومن الواضح أنّ هذا الفوز الانتخابي ستكون له انعكاسات مهمة أيضاً على السياسة الخارجية لتركيا، في ظل التغيرات الجيوسياسية العالمية. كانت السياسة الخارجية لأردوغان من المجالات التي تميّز بها في الانتخابات الأخيرة، لما أحدثته من أثر في صعود مكانة تركيا الدولية، ما جعل هذه السياسة النشطة والمستقلة التي تبنّاها حزب العدالة والتنمية خلال فترة حكمه تلقى دعم الشعب التركي. وعلى مستوى الشرق الأوسط، يبدو أنّ تركيا ستستمر في سياسة التقارب، كما في علاقاتها المتعددة الاتجاهات مع المنطقة، إذ بذلت تركيا جهوداً في حرب أوكرانيا للجمع بين الأخيرة وبين روسيا على طاولة واحدة في محاولات للسلام، ما أبرز السياسة الخارجية المستقلة لتركيا ودورها في المنطقة، لا سيّما في عملية وساطتها في اتفاقية اسطنبول لتيسير نقل الحبوب في حوض البحر الأسود وحل أزمة الغذاء التي هزّت العالم.

من المتوقع أنّ هذا النهج النشط لتركيا في الخارج سيستمر على النحو نفسه، وبدا ذلك واضحاً من تعيين هاكان فيدان وزيراً للخارجية. ومن خلال مكانته ورؤيته سيجعل السياسة الخارجية أكثر نشاطاً، وسيديرها بأسلوب متعدّد المستويات. وبجانب كون فيدان رئيساً سابقاً للمخابرات، فقد ترأس وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA لفترة من الزمن، وهي منظمة حكومية معروفة بمشاريعها الثقافية ومساعداتها الانسانية في مختلف أنحاء العالم، ما أكسبه خبرة كبيرة في جانب القوة الناعمة للسياسة الخارجية، إضافة إلى جانب القوة الصلبة التي نجح فيها خلال فترة رئاسته للمخابرات.

وفي الفترة الجديدة سيزداد اهتمام تركيا بالعالم الإسلامي والعربي وإفريقيا، إلى جانب أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى والبلقان بشكل واسع. فمن النجاحات التي تُحسَب لحزب العدالة والتنمية في سياساته الخارجية، اهتمامه الكبير بالعلاقات مع العالم الإسلامي، وقد ظهر هذا الاهتمام في ترؤس تركيا لمنظمة التعاون الإسلامي، وزيادة بعثاتها

الدبلوماسية وزياراتها، بجانب تعاونها التجاري مع عديدٍ من البلدان الإسلامية. كما أنّ متابعة الانتخابات من كثب إقليمياً، ومظاهر الفرح التي شهدتها المنطقة بعد فوز أردوغان، بجانب نسبة المشاركة العالية من حكّام المنطقة في مراسم القَسَم، دليل أيضاً على أنّ المنطقة لديها توقعات كبيرة من تركيا في هذا الصدد.

وقد شاهدت بنفسي اهتمام المنطقة بالانتخابات التركية وفرحتهم بفوز الرئيس أردوغان، من السوريين إلى الفلسطينيين، ومن الخليج إلى شمال إفريقيا. ويرجع هذا الاهتمام الكبير إلى أسباب عدة، لعل أهمها أنّ تركيا واحدة من الديمقراطيات النادرة في المنطقة، وتطورها يسترعي انتباه كل الشعوب والحكومات على المستوى الإقليمي، ويجذبهم لمزيدٍ من التعاون.

ومن المتوقع أنّ العلاقات التي تطورت مؤخراً بين تركيا والشرق الأوسط في مجالات الطاقة والاقتصاد والأمن سوف تشهد مزيداً من التقدم.

رغم الأزمات التي تلت الربيع العربي، والهجرات والضغوط والانتقادات في الداخل والخارج التي واجهها حزب العدالة والتنمية، فإنّ فوزهم الأخير في الانتخابات هو تأكيد وموافقة من الشعب التركي على سياسة هذا الحزب في الشرق الأوسط، وهذا سيجعل الحكومة الجديدة تشعر بأريحية أكبر بشأن سياساتها تجاه عديدٍ من القضايا. بما في ذلك ملف اللاجئين، والمحادثات مع الأسد أو السيسي.

ونظراً إلى أنّ عديداً من الفاعلين الإقليميين والدوليين كانوا يترقبون نتائج هذه الانتخابات، فانهم سيرغبون في التعاون مع حكومة حزب العدالة والتنمية في الفترة الجديدة، أو سيتحتم عليهم ذلك.

وأدى انخفاض اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، وفقدان الثقة بها في منطقة الخليج -كما هي الحال في تركيا أيضاً-، إلى مباحثات وخيارات جديدة، ولعل أبرز هذه الدلائل هو المصالحة الإيرانية-السعودية بوساطة الصين، وما يشير إليه من تغيّرات جيوسياسية في المنطقة. تركيا أيضاً فضّلت الحدّ من الخلافات التي حدثت بعد الربيع العربي، واتجهت لتنشيط علاقاتها مع دول الخليج. وكما رأينا بعد الانتخابات، فإنّ العلاقات التركية في المنطقة وتحديداً مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر تشهد تطورات غاية في الأهمية، ما سينعكس على التعاون بين تركيا والمنطقة في المجالات الدفاعية والاقتصادية والدبلوماسية.

وستظل السياسات المتعلقة بالجارَين البريّين لتركيا، سوريا والعراق، والجار البحري ليبيا، قوية. أما المتعلقة بسوريا فستستمر الحرب ضدّ وحدات PYD/PKK الإرهابية، بجانب تطوير المسارات التي ستسهل العودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين إلى بلادهم. ومع ذلك فإنّ قضية اللاجئين التي جرى تسييسها بشكل مفرط في أثناء الانتخابات سيكون ظهورها أقل على الأجندة التركية، وستخف الضغوط في هذا الاتجاه. من ناحية أخرى، كان ينبغي توجيه موجة التعصب القومي التي تصاعدت في هذه الانتخابات من قوى المعارضة التركية تجاه الدول الغربية التي تدخلت في الانتخابات التركية بشكل سافر، لا باتجاه اللاجئين.

في الفترة القادمة، ستكون العلاقات مع العراق أيضاً ذات أهمية حاسمة، فمن جهةٍ ستتلقى تركيا رداً على دعواتها ضد PKK الإرهابي الذي يعشش في شمال العراق، ومن جهة أخرى ستدعم تركيا تطلعات العراق الذي أنهكته الصراعات، في الاستقرار والتنمية، إذ إنّ الأمن والاستقرار والعلاقات الاقتصادية بين البلدين مهمة لكليهما.

وهناك أيضاً وضع مماثل في ليبيا، فمثلما ستدعم تركيا استقرار هذا البلد وعملية التحول الديمقراطي فيه، ستعمل تركيا أيضاً على زيادة العلاقات الاقتصادية معه، وستستمر ليبيا أيضاً في كونها شريكاً مهماً لتركيا في أمن شرق البحر المتوسط. وإضافةً إلى الدول الأخرى في المنطقة، ستشهد العلاقات التركية مع الجزائر ومع مصر مزيداً من التطورات الملحوظة. ■

*هذه المقالة سبق وأن نشرت في موقع TRT عربي بتاريخ 13 يونيو 2023 تحت عنوان "الحكومة الجديدة لأردوغان وملامح سياستها الخارجية في المنطقة"

بروفيسور أحمد أويصال: أكاديمي تركي، أستاذ دكتور في علم الاجتماع السياسي بجامعة اسطنبول، رئيس مركز أورسام.

الانتخابات التركية والسياسة الخارجية: من إعادة التموضع إلى التركيز

إسماعيل نعمان تلجي

هنالك اهتمام بالغ من أجل رفع القدرات والإمكانيات في الإطار الأمني للسياسة الخارجية التركية في وزارة الخارجية. حيث نرى أن تعيين هاكان فيدان الذي شغل منصب رئيس جهاز الاستخبارات لمدة 13 عاما وزيرا جديدا للخارجية، يشير لنا أن اعتبارات الأمن القومي ستلعب دورا مهما في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية التركية في الفترة المقبلة.

لم تكن الانتخابات التركية التي جرت في مايو/ أيار 2023 محط أنظار الشعب التركي فقط، بل كان من اللافت للانتباه أنها حظيت باهتمام كبير من مختلف أنحاء الرأي العام الدولي أيضا. حيث أفردت أشهر الصحف والمجلات والقنوات التلفزيونية العالمية مساحة كبيرة لها، من خلال نشرها المقالات والتحليلات أو تناولها عبر شاشات التلفزة. ولم يكن الاهتمام فقط من قبل خبراء الدبلوماسية المهتمين بالشؤون التركية، بل أيضا من قطاعات كبيرة من مختلف الشرائح، وحتى تلك التي تهتم بالسياسة من بعيد. وأتيحت لي الفرصة لمتابعة ذلك خلال تواجدي في النرويج للمشاركة في ورشة عمل أكاديمية أقيمت هناك قبل الجولة الثانية من هذه الانتخابات.

ومن المواقف التي لفتت انتباهي في هذا الصدد أن سيدة نرويجية تبلغ من العمر 65 عاما تدير متجرا للملابس في مدينة برغن، عندما علمت أنني أتيت من تركيا، سألتني من الذي سيفوز في الانتخابات في الجولة الثانية. ولكنني لم أستغرب عندما قال لي رجل مغربي جاء لزيارة ابنه في جامعة برغن، إنه كان يدعو من أجل فوز الرئيس رجب طيب

أردوغان في الانتخابات. في الحقيقة، يمكن القول إن هناك مؤشرات على أن دعم العالم العربي للرئيس أردوغان ربما يتجاوز الدعم له في تركيا. من ناحية أخرى، سألني الكثير من الأشخاص بفضول خلال تبادلي أطراف الحديث معهم عمّن سيفوز في الانتخابات التركية، مثل الطبيب البيطري البريطاني القادم من ليفربول الذي التقيته بالصدفة عندما طلبت منه التقاط صورة لي في أوسلو، والخبير المالي البرازيلي الذي تعرفت عليه في ميناء برغن، والطلاب السلوفاكيين والأمريكيين الذين التقيت بهم في أوسلو. هذه جميعها مؤشرات على الاهتمام البالغ الذي يوليه العالم للانتخابات في تركيا.

الانتخابات التركية في ظل الاهتمام العالمي

انتهت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا والتي جرت في ظل هذا الاهتمام العالمي، بعد عمليات الاقتراع التي أقيمت في 14 و28 مايو/ أيار. وفي الوقت الذي حسم فيه حزب العدالة والتنمية الفوز في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 14 مايو/ أيار, لم يحصل أي مرشح على 50% + 1 في الانتخابات الرئاسية. وبناء على ذلك أعيدت الانتخابات الرئاسية في جولة ثانية في 28 مايو/ أيار بين مرشح تحالف الجمهور رجب طيب أردوغان ومرشح تحالف الشعب كمال كيليتشدار أوغلو. وأعيد انتخاب مرشح تحالف الجمهور الرئيس رجب طيب أردوغان لفترة رئاسية ثانية في 28 مايو/ أيار بحصوله على نسبة 52.18% من الأصوات. وبذلك أعيد انتخاب رجب طيب أردوغان الذي قاد البلاد منذ عام 2002 كرئيس للوزراء ورئيس للجمهورية، لهذا المنصب ليحقق بذلك نجاحا باهرا في التاريخ السياسي لتركيا.

أقيمت بعد الانتخابات احتفالات كبيرة مؤيدة للرئيس أردوغان في العديد من البلدان الإسلامية، مثل موريتانيا ولبنان وفلسطين وماليزيا وغيرها من الدول. يجب تناول هذه الأوضاع في إطار أنها مؤشرات واضحة على أن الجماهير في البلاد الإسلامية تتابع وتؤيد الخطوات السياسية الخارجية الناجحة والتطورات الديمقراطية وخطوات التنمية الاقتصادية التي اتخذتها تركيا في السنوات الأخيرة تحت قيادة الرئيس أردوغان. من ناحية أخرى، يعتبر الحضور اللافت والشخصي

لزعماء عشرات الدول من فنزويلا إلى السنغال ومن قيرغيزستان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حفل تنصيب الرئيس أردوغان، بمثابة مؤشر على دعم الحكومات والشعوب من مختلف المناطق في العالم إلى تركيا وثقتهم في صداقة الرئيس أردوغان.

لقد تم متابعة نتائج الانتخابات التي جرت في أجواء عيد ديمقراطي، بقبول واستحسان من قبل جميع الفاعلين المحليين، كما استمر الزخم الإيجابي الذي أحدثه هذا المناخ الإقليمي والعالمي الإيجابي إلى فترة ما بعد الانتخابات أيضا. ولم يهدر الرئيس أردوغان أي وقت فيما يتعلق بتشكيل حكومته الجديدة، من أجل تجاوز العملية الانتخابية بسرعة والتركيز على القضايا التي تنتظره في الحقبة الجديدة. حيث يتطلع الشعب التركي إلى خطوات جادة من الحكومة الجديدة، سواء في السياسة الداخلية أو في المجالات الأساسية مثل السياسة الخارجية والاقتصاد.

تشكيل حكومي يتسم بالثقة والأمان

شهدت الأيام التي أعقبت الانتخابات مباشرة، إعلان الرئيس أردوغان حكومته الجديدة التي لبّت تطلعات قطاعات كبيرة في البلد وواصلت الزخم الإيجابي للعملية الانتخابية. حيث قام نائب الرئيس وجميع الوزراء السابقين بتسليم مناصبهم إلى التشكيلة الوزارية الجديدة، باستثناء وزير الثقافة والسياحة محمد نوري أرصوي ووزير الصحة فخر الدين قوجه. وتولّى محمد شيمشك، الذي شغل عدة مناصب في حزب العدالة والتنمية والحكومة في الماضي وزارة الخزانة والمالية، فيما تولى والي إسطنبول علي يرلي قايا وزارة الداخلية، ورئيس جهاز الاستخبارات هاكان فيدان وزارة الخارجية، وتولى رئيس هيئة الأركان العامة يشار غولر وزارة الدفاع الوطني. وتم تعيين المتحدث باسم رئيس الجمهورية وكبير مستشاريه البروفسور إبراهيم كالن رئيسا جديدا لجهاز الاستخبارات.

ومع الانتهاء من الانتخابات واستلام الحكومة الجديدة مناصبها، يمكننا توقّع أن تركيا متجهة نحو سياسة خارجية أكثر فعالية وواضعة عينها تجاه النتائج خلال الأعوام الخمسة المقبلة، مع إعطاء الأولوية للأمن والازدهار الاقتصادي والتنمية في مجالات أخرى. وإضافة إلى ذلك، ستواجه تركيا العديد من الفرص في مجالات مثل السياسة الداخلية والاقتصاد والسياسة الخارجية، وسيتعين عليها أيضا مواجهة بعض التحديات. وفي هذا الإطار، فإن أحد أهم القضايا التي ستركز عليها السياسة الخارجية التركية في الفترة الجديدة هي ضمان الاستقرار الإقليمي. حيث أحرزت تركيا في الآونة الأخيرة تقدما كبيرا في مساعي ضمان الاستقرار الإقليمي، الذي تشارك فيه عبر الطرق السياسية والاقتصادية والعسكرية. ويعد ضمان الاستقرار السياسي والعسكري في المناطق القريبة مثل الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، أحد المتطلبات الأساسية لتركيا لاتباع سياسة خارجية هادفة وعقلانية تجاه هذه المناطق. وفي هذا الإطار، يمكننا القول إن تركيا ستستمر خلال الفترة الجديدة في لعب دور الوساطة في مناطق الصراعات والأزمات في هذه المناطق، وتعزيز دورها الحالي، والدعم السلمي للسياسات المدعومة من المنظمات الدولية.

إعادة التركيز في السياسة الخارجية

تعتبر مكافحة الإرهاب أيضا من الأولويات الأساسية الأخرى للسياسة الخارجية التركية في الفترة الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكننا توقّع أن تركيا التي نجحت في استخدام أدوات القوة الصلبة للردع من خلال السياسات التي اتبعتها في السنوات الأخيرة، ستستمر أيضا في هذه السياسة. ويتبين لنا من خلال تعيين رئيس هيئة الأركان العامة وزيرا جديدا للدفاع الوطني، أن تركيا مهتمة جدا باستمرارية الذاكرة المؤسسية وإعطاء الأولوية للرجل المناسب في المكان المناسب ونقل الخبرة العملياتية. بالإضافة إلى ذلك، سيسهل التغيير المذكور أيضا المهمة

في مكافحة الإرهاب، وإذا لزم الأمر في تنفيذ العمليات العسكرية خارج الحدود. وفي هذا السياق، يمكننا أن نرى أن تركيا ستواصل حربها ضد المنظمات الإرهابية في الداخل والخارج مثل (حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي، وجماعة فتح الله غولن، وجبهة-حزب التحرر الشعبي الثوري، وداعش والقاعدة، وقوات سوريا الديمقراطية). كما أنها ستدعم الجهود الدولية الرامية لمكافحة هذه المنظمات الإرهابية.

هنالك اهتمام بالغ من أجل رفع القدرات والإمكانيات في الإطار الأمني للسياسة الخارجية التركية في وزارة الخارجية. حيث نرى أن تعيين هاكان فيدان الذي شغل منصب رئيس جهاز الاستخبارات لمدة 13 عاما وزيرا جديدا للخارجية، يشير لنا أن اعتبارات الأمن القومي ستلعب دورا مهما في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية التركية في الفترة المقبلة. إن مزج هاكان فيدان لخبراته في منصبه السابق في مرحلة رسم السياسة الخارجية لتركيا وإدارته لهذه المرحلة، هي مؤشرات على أن تركيا ستظهر بشكل أقوى بكثير في المنطقة خلال الفترة المقبلة، فيما يتعلق بالردع السياسي والعسكري والدبلوماسي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نرى بشكل واضح في أولويات السياسة الخارجية التركية، أن هناك توجها نحو الاستقرار الاقتصادي في إطار خلق الرفاهية على نطاق واسع في العملية الاقتصادية الداخلية، وتطوير مجالات التعاون الاقتصادي على المستوى الدولي. جدير بالذكر أن

تركيا نجحت في دعم عمليات التطبيع المتمحورة حول الخليج في إطار التعاون الاقتصادي، لاسيما في فترة ما بعد عام 2021. وفي هذا السياق، تم دعم هذه المرحلة من خلال العلاقات الاقتصادية الوطيدة والعلاقات في مختلف المجالات مع قطر، واتفاقيات المقايضة المالية والاتفاقيات التجارية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاقتصادات الكبيرة المحركة للسياسات الاقتصادية في الخليج مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

تعتبر علاقات تركيا مع المنظمات الدولية والإقليمية من الركائز المهمة الأخرى للسياسة الخارجية التركية في الفترة المقبلة. وهنا ستبرز على الواجهة العلاقات مع منظمات عديدة مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة بريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي. ويمكننا توقع تطورات هامة في علاقات تركيا مع حلف الناتون نظرا لأن تركيا تمثل جسرا مهما بين الغرب وروسيا في الحرب الروسية الأوكرانية، وتلعب دور الوساطة وتسهيل التعاون بين زعيمي روسيا وأوكرانيا، كما أنها تقوم في هذا الصدد بالعديد من الفعاليات الدبلوماسية الأخرى. ونظرا لعدم إمكانية قراءة العلاقات التركية مع الناتو بمعزل عن علاقاتها مع الولايات المتحدة، فيمكننا توقع تناول بعض المسائل من جديد في العلاقات التركية الأمريكية على المدى القصير، مثل طلب السويد الانضمام إلى الناتو، وطلب تركيا شراء الطائرات المقاتلة أف-16 من الولايات المتحدة, بالإضافة إلى طلبها تسليم زعيم منظمة غولن الإرهابية, ومسألة منظومة أس-400 الدفاعية. وفي هذا السياق, فإن سلسلة التطورات الإيجابية مع الإدارة الأمريكية في الفترة الأخيرة بشأن الطائرات المقاتلة أف-16، تظهر أن العلاقات التركية الأمريكية في طريقها لبعض التطورات

الإيجابية. وستشير أولويات صانعي السياسة الخارجية التركية واستعداد واشنطن لتقديم تنازلات من مطالبهم، إلى النقطة التي ستصل إليها العلاقات الثنائية بين البلدين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة طلب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي التي كانت هدفا منذ أمد طويل للسياسة الخارجية لتركيا، ستظل أولوية مهمة في السياسة الخارجية في هذه الفترة أيضا. حيث أن أوساط الصراع في المنطقة مثل روسيا وأوكرانيا، وعدم الاستقرار السياسي في البلقان، وموجات الهجرة غير المنظمة تعتبر قضايا من شأنها أن تجعل من الضروري على الاتحاد الأوروبي العمل مع تركيا. وعلاوة على ما سبق، فإن تحوّل تركيا إلى أحد الفاعلين الرئيسيين في سياسات الشرق الأوسط وإفريقيا وشرق البحر المتوسط والبلقان وآسيا الوسطى يجعل من أنقرة حليفا مهما للاتحاد الأوروبي والحلفاء الغربيين الآخرين. وعند تناول المسألة في هذا الإطار، قد تتحول العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا إلى علاقة يتم فيها التأكيد على الشراكات ومحاولة القضاء على أسباب الاختلاف.

وفي الوقت نفسه، فإن تركيا وإدراكا منها للنظام العالمي متعدد الأقطاب، ستواصل أن تكون شريكا وتساهم في أجندات المنظمات الدولية المؤسسية مثل مجموعة بريكس المكونة من الاقتصادات الكبرى مثل البرازيل وروسيا والهند والصين و جنوب إفريقيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون التي تم تأسيسها أيضا من قبل شركاء آسيويين. إن رؤية السياسة الخارجية التي اتبعتها تركيا خلال السنوات الأخيرة وتوجهها إلى تعزيز العلاقات مع مراكز القوى البديلة التي تم توطيدها في هذا الاتجاه، تعتبر تلبية واستجابة تجاه تطور النظام متعدد الأقطاب. وفي هذا الإطار، فإن تركيا التي تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي في الشرق الأوسط وإضفاء الطابع المؤسسي على هذه العلاقات بشكل أكبر مما كان عليه خلال العشرين عاما الأخيرة، ستعمل أيضا على تطوير وتقوية علاقاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية مثل منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي. لهذا السبب، فإن تركيا التي تراقب عن كثب المرحلة متعددة الأقطاب على المستوى العالمي والتي تشكل هيكلها المؤسسي وعملياتها السياسية وفقا لذلك، ستعيد رسم مبادراتها الإقليمية في هذا الإطار. ويمكن قراءة زيادة تفاعل تركيا مع الجهات الفاعلة والمؤسسات الإقليمية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، مثلما قامت بتعزيز علاقاتها مع المناطق الأخرى، على أنه مكمل إقليمي لتوجهها العالمي.

ونتيجة لكل ذلك، يمكن القول إن تركيا تسعى إلى اتباع سياسة خارجية ذات رؤية راسخة في منطقتها، وأنها تبني قدرتها المؤسسية لمتابعة هذه السياسة الخارجية، وتخطط تركيا لتعزيز زخم سياستها الخارجية الممتد منذ 20 عاما. وفي هذا الإطار، يمكننا توقع أن المرحلة المقبلة ستشهد زيادة ثقل تركيا السياسي والعسكري والاقتصادي بشكل أكبر في تطورات السياسة الخارجية والسياسات الإقليمية التي تتمحور حول تركيا أو لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بتركيا. حيث أن الانعكاسات الأساسية للإرادة التي ظهرت بعد الانتخابات وقبول المجتمع هذه الإرادة، تشير إلى استمرار مرحلة هذه السياسة الخارجية. ■

إسماعيل نعمان تلجي: أكاديمي من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة صقاريا، نائب رئيس مركز أورسام.

السياسة الخارجية التركية تجاه دول إفريقيا بعد انتخابات تركيا 2023

فولكان إيبك

إن دول إفريقيا التي تعتبر المنطقة/القارة التي حققت فيها السياسة الخارجية التركية أكبر قدر من المكاسب وكانت الأكثر نجاحا بلا منازع, ستحمل أهمية كبيرة لتركيا في الفترة المقبلة. ويبدو أن أردوغان بعد إعادة انتخابه رئيسا للبلاد, سيواصل خطة الانفتاح على إفريقيا التي تم إعدادها في عام 1998, وبدأ تنفيذها في عام 2005.

شهدت تركيا في 14 مايو/ أيار 2023 انتخابات رئاسية هي الثالثة التي ينتخب فيها الشعب مباشرة رئيس الجمهورية بعد التعديل الدستوري الذي جرى في عام 2007, حيث كان يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل أعضاء البرلمان, قبل هذا العام. وبعد انتخابه من قبل الشعب في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2014, حقق رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان الفوز أيضا بانتخابات عام 2018. إلّا أن عام 2023 لم يشهد فوز أحد المرشحين في الجولة الأولى للانتخابات التي شارك رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان مرشحا عن تحالف الجمهور وكمال كيليتشدار أوغلو مرشحا عن تحالف الشعب وسنان أوغان مرشحا عن تحالف الأجداد. حيث حصل مرشح تحالف الجمهور على نسبة 49.52% فيما حصل مرشح تحالف الشعب على نسبة 44.88% ومرشح تحالف الأجداد على نسبة 5.17%. أما الجولة الثانية لتحديد المرشح الفائز برئاسة الجمهورية فقد جرت بين مرشحين فقط في 28 مايو/ أيار 2023. وأعلن مرشح تحالف الأجداد في الجولى الأولى د. سنان أوغان أنه سيدعم في الجولة الثانية مرشح تحالف الجمهور، فيما أعلن أ.د. أوميت أوزداغ زعيم حزب "الظفر" ومؤسس تحالف الأجداد أنه سيدعم مرشح تحالف الشعب، وانتهت الجولة الثانية للانتخابات بفوز رجب طيب أردوغان بفترة رئاسية جديدة.

إفريقيا: قصة نجاح للسياسة الخارجية التركية

في الحقيقة، كانت السياسة الخارجية هي المسألة التي تم تناولها في أضيق الحدود في مرحلة التنافس الانتخابي. حيث إن اختزال السياسة

الخارجية ذات الأجندة المكثفة دائما للجمهورية التركية التي تأسست عام 1923, في مسألة قوى تهيمن على تحالف معين أو في مسألة إعادة اللاجئين غير النظاميين إلى بلدانهم التي قدموا منها, قد لا يبدو صحيحا على الأقل لهذه الانتخابات. وفي هذا السياق، وبعد فوز أردوغان في الانتخابات، يمكن توقع استمرار توجهات السياسة الخارجية التركية التي تسارعت لاسيما بعد الربيع العربي في عام 2011 وبدأت تخرج من هوية الوضع الراهن وتستخدم القوة الصلبة بجانب الخط الذي اعتاد إظهار القوة الناعمة. وتشمل هذه التوجهات، الموقف الواضح من نزع سلاح الجزر مع اليونان في بحر إيجه، والقضاء على المسلحين الإرهابيين الذين يتسللون إلى البلاد من سوريا والعراق، والدعم الكامل لأذربيجان في صراعها مع أرمينيا، ورفض

الاتهامات التي يوجهها الاتحاد الأوروبي إلى تركيا لاسيما فيما يتعلق بعدم احترام حقوق الإنسان، وعدم الموافقة على انضمام السويد إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ما لم تتوقف عن دعم المنظمات الإرهابية، واستمرار العلاقات الاقتصادية التي أقيمت مع روسيا من خلال حربي سوريا وأوكرانيا.

إن دول إفريقيا التي تعتبر المنطقة/القارة التي حققت فيها السياسة الخارجية التركية أكبر قدر من المكاسب وكانت الأكثر نجاحا بلا منازع، ستحمل أهمية كبيرة لتركيا في الفترة المقبلة. ويبدو أن أردوغان بعد إعادة انتخابه رئيسا للبلاد، سيواصل خطة الانفتاح على إفريقيا التي تم إعدادها في عام 1998, وبدأ تنفيذها في عام 2005. وضمن نطاق هذه الخطة، لفتت تركيا الانتباه ببذلها جهودا مكثفة لتعميق العلاقات مع إفريقيا وليس الانفتاح عليها فقط، حيث قامت بفتح سفارات في العديد من البلدان، وأجرى المسؤولون رفيعو المستوى زيارات رسمية إلى عدد كبير من البلدان، إضافة إلى زيادة حجم التجارة والاستثمارات مع البلدان الإفريقية. ولا شك أن أحد أكبر الأدوار في اتخاذ هذه الخطوات يعود لأردوغان. لقد أسس أردوغان الذي قام بزيارة إلى دول إفريقية لم يزرها رئيس تركي من قبل، نظاما تبنّاه هناك بشكل جيد للغاية، يوثق العلاقات بين الدولة والدولة وبين الدولة والشعب. حيث يقوم أردوغان بزيارات رسمية إلى أربع دول إفريقية على الأقل كل عام. ولم تساهم هذه الزيارات في تطوير العلاقات بين تركيا والدول الإفريقية فقط، بل أيضا في مساعدة شعوب تلك الدول على التعرف عن قرب على تركيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمر الذي يقف وراء معظم استثمارات رجال الأعمال الأتراك في الدول الإفريقية، هو دعوة أردوغان لهم للقيام بذلك. كما أن اصطحاب أردوغان للعديد من رجال الأعمال معه إلى الدول الإفريقية التي يزورها وتمهيده الأرضية للمفاوضات التجارية خلال

مجالس الأعمال في تلك البلدان، يمكن اعتباره خطوات إيجابية للاقتصاد التركي.

كيف يمكن رسم سياسة خارجية أكثر كفاءة مع الدول الإفريقية؟

إذا أرادت تركيا أن تكون أكثر فعالية في إفريقيا، فعليها اتخاذ بعض الخطوات، مهما كانت الظروف. أولاً يجب ترك التطلع إلى قارة إفريقيا ككل، ورؤيتها في إطار قارة تتكون من 54 دولة مختلفة، ولكل دولة منها خصوصية يجب أن تنعكس على منطلقات السياسة التركية تجاه هذه الدولة الأفريقية. وكما تتبع تركيا سياسة خارجية خاصة مع أي دولة من الدول الأوروبية بدلا من سياسة خارجية أوروبية موحدة، فيجب عليها أيضاً نهج سياسة خارجية خاصة مع الدول الأفريقية بدلا من سياسة موحدة مع القارة الإفريقية.

ثانياً، الخطوات التي اتخذتها تركيا تجاه الدول الإفريقية غير متساوية مع الخطوات التي اتخذتها الدول الإفريقية تجاه تركيا. على سبيل المثال، عدد السفارات التي فتحتها تركيا في الدول الإفريقية مختلف عن عدد السفارات التي فتحتها الدول الإفريقية في تركيا. يجب على الدول الإفريقية فتح المزيد من الممثليات في تركيا.

ثالثا، إقامة علاقات اقتصادية مع الدول الإفريقية لا تعني الاستيراد والتصدير فقط مع تلك الدول. حيث أن الاقتصاد في وقتنا الحالي متعلق بالاستثمار أكثر من التصدير والاستيراد، ولا يزال معدل استثمار تركيا في الدول الإفريقية ضعيفا للغاية. جدير بالذكر أن استثمارات رجال الأعمال الأتراك في إفريقيا أقل من استثمارات رجال أعمال الدول الأخرى، باستثناء إثيوبيا والسودان في شرق إفريقيا وساحل العاج والسنغال وغانا في غرب إفريقيا. لذلك هناك حاجة عاجلة لزيادة الاستثمار في مختلف الدول الإفريقية.

رابعا مسألة التعليم. ويشار هنا إلى أن عدد الأتراك الذين يدرسون في جامعات البلدان الإفريقية، لا يتناسب مع عدد الطلاب الأفارقة القادمين عن طريق منح دراسية للالتحاق ببرامج البكالوريوس والدراسات العليا في الجامعات التركية. كما لا يوجد للعديد من الجامعات التركية اتفاقيات تعاون مع الجامعات الإفريقية. لذلك يجب عمل دراسة شاملة حول هذا الموضوع. خامسا والأهم، هو تقديم تركيا مزيد من الدعم لمكافحة الإرهاب في إفريقيا. ويجب أن تلعب تركيا دورا أكبر في مكافحة الإرهاب الجهادي في منطقة الساحل خلال السنوات العشر الأخيرة، لا سيما في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، إضافة إلى نيجيريا وموزمبيق والصومال. كما أن عدم وجود الكثير من الأنشطة العسكرية التركية في إفريقيا بخلاف تدريب الجيش الصومالي في القاعدة العسكرية في الصومال، يمكن اعتباره أحد أكبر معوقات تركيا في القارة الإفريقية.

وفي النتيجة، فإن الخطوات التي يجب اتخاذها في السياسة الخارجية في تركيا في العهد الجديد الذي بدأ ليلة 28 مايو/ أيار 2023, ستلعب دورا حاسما في مستقبل البلاد. ومن المؤكد أيضا أن تركيا القوية ستحتاج إلى سياسة خارجية مستقرة وديناميكية. جدير بالذكر أنه إلى جانب الدول الغربية, فإن الدول الإفريقية أيضا تابعت عن كثب انتخابات 28 مايو/ أيار. ويمكن القول إن فترة مكثفة وصعبة تنتظر الرئيس الثالث عشر لتركيا. ومع انتخاب أردوغان، يمكن رسم توجه قوي نحو المنطقة الإفريقية على أرضية أقوى، مع مراعاة القضايا المذكورة أعلاه. ■

فولكان إيبك: أكاديمي وباحث من تركيا مختص بالسياسة والمجتمع في أفريقيا, أستاذ مساعد دكتور في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة يدي تبه.

العلاقات التركية السورية في ظل متغيري الانتخابات التركية وعودة سوريا إلى الجامعة العربية

غولر كالاي

لقد تغيرت سياسة تركيا تجاه سوريا مع مرور الوقت، وتم إعادة تشكيل نهجها التي اتبعته في البداية من خلال نماذج السياسة الداخلية والخارجية للبلد. وفي هذه المرحلة، فإن موقف تركيا من المسألة السورية يعكس جهودها لتحقيق عدد من الأهداف مثل إنهاء الصراع ومكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار.

بعد اندلاع الثورة في سوريا عام 2011، والتي كانت في البداية تحظى بدعم الولايات المتحدة والغرب، إلى درجة أصبحوا فيها لا يعترفون بشرعية نظام دمشق. آنذاك كانت أنقرة تتوقع أن يسقط نظام بشار الأسد في وقت قصير. ولكن في الوقت الحالي، وبعد 12 عام من الثورة السورية، لم تتم الإطاحة بنظام الأسد، والأوضاع العالمية تغيرت كثيراً، وبدأت التوازنات في الشرق الأوسط بمرحلة إعادة تأسيس جديدة، لاسيما اعتبارا من الربع الأول لعام 2023. وهنا يجب التأكيد على أن تطبيع العلاقات بين الرياض وطهران هو بلا شك الأمر البارز في هذه المرحلة الجديدة. جدير بالذكر أن سوريا التي استبعدت من جامعة الدول العربية منذ بداية الثورة الشعبية فيها، التي تحولت فيما بعد إلى صراع مسلح، يشابه كثيراً الحرب الأهلية، تم قبول عودتها إلى الجامعة العربية في 7 مايو/ أيار 2023. وتشارك تركيا بصفة مراقب دائم في الجامعة العربية منذ 2006، تلك المنظمة التي تأسست في القاهرة في 22 مارس/ آذار 1945، من مصر والعراق والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا. وتحظى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بفرصة العمل في إطار التضامن السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي على هذه الأرضية المشتركة، كما يمكنها أن تلعب دورا فاعلا في الوساطة فيما يتعلق بحل النزاعات الثنائية أو متعددة الأطراف. من جانب آخر، الجامعة تعمل على التعاون في الشؤون التجارية والمالية ويمكنها أيضا حماية المصالح الإقليمية في المسائل الثقافية والتعليمية والصحية والأمنية.

إن التطورات الأخيرة التي يمكننا اعتبارها مؤشرا لتغييرات إقليمية مهمة في الشرق الأوسط، قد تخلق نتائج من شأنها تعزيز مكانة تركيا الإقليمية. لقد تغيرت سياسة تركيا تجاه سوريا مع مرور الوقت، وتم إعادة تشكيل نهجها التي اتبعته في البداية من خلال نماذج السياسة الداخلية والخارجية للبلد. وفي هذه المرحلة، فإن موقف تركيا من المسألة السورية يعكس جهودها لتحقيق عدد من الأهداف مثل إنهاء الصراع ومكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار. وفي هذا السياق، فإن الديناميّات في سوريا ودور الفاعلين الدوليين تعد من بين العوامل التي أثرت في سياسة تركيا.

العناصر الرئيسة لسياسة تركيا تجاه سوريا

يمكننا اجمال أهم العناصر المؤثرة في السياسة التركية تجاه سوريا، بالآتي:

1- استضافة اللاجئين السوريين: استضافت تركيا عددا كبيرا من اللاجئين السوريين، الذين هربوا من بلادهم جراء الصراع الدائر هناك. ومنحت تركيا حق اللجوء لهؤلاء اللاجئين وعملت على تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. وبالطبع شكّل هذا الوضع بعدا مهما لسياسة تركيا تجاه سوريا.

2- دعم جماعات المعارضة السورية: قدمت تركيا الدعم إلى فصائل المعارضة في سوريا ووفرت لهم مساعدات عسكرية ولوجستية ومالية مختلفة ضد نظام الأسد. كما بذلت تركيا جهودا فيما يتعلق بتوحيد مجموعات المعارضة السورية من أجل تأسيس منصة مشتركة لهم، ودعمت الاعتراف بهياكل مثل الائتلاف الوطني السوري.

3- الجماعات الكردية في شمال سوريا: عارضت تركيا تقوية الجماعات الكردية في شمال سوريا ومطالبهم بالاستقلال أو الحكم الذاتي. وقامت تركيا بتصنيف حزب الاتحاد الديمقراطي السوري (PYD) وجناحه العسكري وحدات حماية الشعب (YPG) على وجه الخصوص، كمنظمة إرهابية، وبذلت الجهود للحد من فعالية هذه الجماعات الإرهابية في شمال سوريا.

4- إنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا: دعت تركيا إلى إنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا وتوطين اللاجئين السوريين بشكل

آمن في هذه المنطقة. ولتحقيق هذا الغرض، قامت تركيا بعمليات عسكرية مثل "درع الفرات" و"غصن الزيتون" وأنشأت منطقة تسيطر عليها في شمال سوريا.

5- مكافحة الإرهاب: خاضت تركيا كفاحا فعالا ضد التنظيمات الإرهابية المشاركة في الصراع في سوريا. وتحركت في إطار كونها جزءا من التحالف الدولي ضد داعش على وجه الخصوص، ولضمان أمن حدودها نفذت عمليات عسكرية ضد المنظمات الإرهابية بما في ذلك حزب العمال الكردستاني.

السياسة الخارجية التركية والديناميات الدولية والإقليمية الجديدة

كما هو معروف أن العلاقات بين روسيا وتركيا التي توترت بسبب تحطم الطائرة في عام 2015, بدأت في العودة إلى طبيعتها مرة أخرى في عام 2016. ولو نظرنا إلى توجهات السياسة الخارجية التركية منذ عام 2016، يمكننا ملاحظة أن التغيرات في السياسة التركية لم تكن تجاه روسيا فقط، بل كان هناك تغير في العلاقات مع سوريا أيضا. إن نهج المواجهة في العلاقات التركية مع سوريا وكذلك مع روسيا يخدم مصالح الهيمنة العالمية بما يتجاوز خلق تهديد للأمن القومي والإقليمي. وفي هذا السياق، من المهم الابتعاد عن التصور النمطي الذي عفا عليه الزمن في التحليل التاريخي والسياسي للتناقضات والصراعات في العلاقات الثنائية والإقليمية. أما بالنسبة لعلاقات تركيا بحلف شمالي الأطلسي (الناتو)، فإن السياسة الخارجية التركية التي تركز فقط على مصالح حلف الناتو تقف في الموضع المثالي المنشود، لكن من الواضح أن هذا لن يعني سوى إعادة إنتاج الصراعات للمصالح الوطنية لتركيا والأمن القومي للمنطقة التي تقع فيها. لذلك، يبدو أن الحفاظ على سياسة تركيا المتوازنة في العلاقات مع روسيا والغرب، هو أحد أكثر الخيارات عقلانية.

يمكننا قراءة عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية بعد 12 عاما على أنه مؤشر على انتهاء الحرب الأهلية في البلاد. وبعيدا عن "خطاب الكراهية" ضد اللاجئين السوريين في تركيا, يبدو أن سوريا تحتاج إلى دعم سياسة خارجية حتى تتمكن من العودة إلى الحياة الطبيعية بعد 12 عاما من الحرب الأهلية. ومن المتوقع أن دعم أنقرة تجاه إنهاء الحرب الأهلية في سوريا سيؤدي إلى تطورات إيجابية في إطار انعكاس العلاقات الثنائية في الشرق الأوسط على الوضع الإقليمي. وبدون شك فإن عودة الحياة إلى طبيعتها في سوريا سيشجع اللاجئين على العودة إلى مناطقهم. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن السكن الآمن هو أحد الاحتياجات الأساسية للإنسان وهو أحد أهم أسباب هجرة اللاجئين، فيمكن القول إن هذا من تلقاء نفسه سيوفر عودة سلسة للاجئين.

تتخذ الدول العربية خطوات نحو التطبيع مع سوريا، وكذلك تفعل تركيا أيضا. وكما هو معروف أن هناك اجتماعات عقدت على مستوى وزراء الدفاع ونوّاب وزراء الخارجية في تركيا وروسيا وإيران وسوريا، كما التقى وزراء خارجية هذه الدول في الجولة الثالثة التي جرت في موسكو في 10 مايو/ أيار. وشاركت سوريا في 19 مايو/ أيار, في أول قمة تعقد لجامعة الدول العربية في عام 2023 في المملكة العربية السعودية. لقد ظهرت مراكز قوة جديدة في أوراسيا، في هذه المرحلة التي يتحوّل فيها النظام السياسي العالمي بسرعة نحو التعددية القطبية. وفي هذا السياق، بدأت الحوكمة العالمية الأطلسية تفقد قوتها أمام المقاربات الإقليمية الأفروآسيوية. وتعمل دول منطقة الشرق الأوسط في هذا النطاق على زيادة دورها وفعاليتها في المنطقة. وفي الوقت الذي تعاني فيه دول المنطقة من الصراعات الإقليمية، فإن استمرار الحرب في سوريا يصب في مصلحة النهج الأطلسي، وليس الأفروآسيوي. ويبدو أن السياسة الخارجية التركية التي اتخذت موقفا واضحا في الحرب الدائرة، لاسيما في الشمال السوري، عليها أن تحافظ على موقف الوضع الراهن من أجل أمن البحر المتوسط والبحر الأسود، تماشيا مع مصالحها الوطنية. ويجب على تركيا أن ترسم سياستها الخارجية الحالية وتشكل دورها الإقليمي بالتوازي مع وجودها كقوة إقليمية مهمة في التحولات الدورية الحالية، مع الأخذ بالاعتبار

التوازنات الدولية المتغيرة والعلاقات الدولية متعددة الأقطاب.

إذا أردنا إلقاء نظرة على منعرجات العناصر التقليدية للتوازن في تاريخ السياسة الخارجية التركية وتحليل الحاضر دون تجاهل الديناميّات الدولية في تحديد اتجاه هذه المنعرجات، فيجب ألّا تدفع المصالح الوطنية لتركيا إلى الدخول طرفا في الحرب/الحروب الدائرة عند جيرانها، بل في إيجاد حلول تنهي هذه الصراعات والحروب. ولو نظرنا إلى قضية قبرص في سبعينيات القرن الماضي، لرأينا أن تركيا التي تعتبر إحدى دول الناتو، كانت قادرة على التحرك بما يتماشى مع مصالحها الوطنية من خلال وقوفها ضد الموقف الأطلسي. وإذا قمنا بمقارنة عملية السلام القبرصية عام 1974 مع قضية شرق أوكرانيا اليوم، فإن النقاط المتشابهة بينهما تظهر لنا سبب وقوف تركيا "وسيطا" من خلال بقائها خارج نطاق العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد روسيا. ومن الواضح أن الغرب انتظر من تركيا التحرك وفق المصالح الغربية ككتلة واحدة في كل من مسألتي أوكرانيا وسوريا وانتظر منها أن تنحي مصالحها الوطنية جانبا وأن تطور سياسة خارجية تتماشى مع مصالح الناتو، لكن لا يمكن تجاهل "النماذج الدائرية" في العلاقات الدولية.

لقد بدأت خطابات العالم متعدد الأقطاب تتردد بشكل متزايد وفق التغيرات في الظروف السياسية. ولا ينبغي تقييم السياسة الخارجية التركية بمعزل عن هذه التغيرات. إن مثلث بكين وموسكو ودلهي اليوم، بالإضافة إلى كيانات التعاون الإقليمي الأخرى في أوراسيا، واجتماع ملكيات النفط مرة أخرى واكتمال جامعة الدول العربية من جديد، كل هذه أمور تعمل على إعادة تشكيل الوضع السياسي العالمي. وفي هذا الصدد، فإن السياسة الخارجية التي ستقف ضد روسيا في قضية أوكرانيا و/أو ستدعم الحرب في سوريا لن تؤثر بشكل سلبي على القوة الإقليمية لتركيا التي اكتسبتها في السنوات الأخيرة فحسب، بل ستؤدي أيضا إلى إبعاد تركيا عن التغيرات الراهنة والتوازنات الجديدة التي يتم التأسيس لها.

ولكن مشاركة تركيا في التعاونات الإقليمية الموجودة في أوراسيا قد توفر لها الفرصة للعب دور تاريخي في الأمن الإقليمي وحل النزاعات. لذلك يجب قراءة التطورات في جنوب القوقاز والبحر الأسود وشرق المتوسط وآسيا الوسطى وبالطبع الشرق الأوسط، بشكل صحيح. ويبدو أن من الضروري للمصالح الوطنية والأمن الإقليمي أن تؤكد خطابات السياسة الخارجية لتركيا المتعلقة بتطورات هذه المناطق، على حل النزاعات بدلا من الدخول فيها. كما أن خطاب السياسة الخارجية الوسيطة والتصالحية والمتمحور حول تركيا والرامي إلى القضاء على عناصر الصراع في الشرق الأوسط وشمال البحر الأسود، يمكن له أن يسفر عن نتائج لصالح تركيا في قضية قبرص. وفي هذا الصدد، سيكون من المناسب التطرق إلى اتفاقية أضنة. حيث يمكن لتحديث اتفاقية أضنة وإدراج منظمة وحدات حماية الشعب/ حزب العمال الكردستاني (YPG/PKK) في هذا التحديث، أن يساهم بشكل إيجابي فيما يتعلق بالأمن القومي والأمن الإقليمي.

وفي النتيجة، لو تناولنا الأمر من وجهة نظر جيوسياسية، سنرى أن تركيا تقع في "منطقة ساحلية"، لذلك، فإن النظرية الجيوسياسية للسياسة التركية على نطاق عالمي يجب تناولها في إطار تطوير سياسة خارجية من شأنها أن توازن الصراع بين التوجهين الأطلسي والأوراسي. وفي هذا الصدد، لو قمنا بتحليل خطاب الزعماء خلال مرحلتي الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت بجولتين في 14 مايو/ أيار 2023 و28 مايو/ أيار 2023، سنرى أن استمرار خطاب الكراهية ضد المهاجرين واللاجئين السوريين في فترة ما بعد الانتخابات، قد يكون له أثر سلبي على مكانة تركيا في الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، فإن ابتعاد تركيا عن الوساطة في الحرب الأوكرانية الروسية واعتماد خطاب يجبرها على أن تصبح طرفا في الصراع، واتباع سياسات من شأنها أن تؤدي إلى المشاركة في العقوبات المفروضة على روسيا من قبل الغرب أو التورط في الصراع لصالح أحد الطرفين، ربما يسفر عن اهتزاز وزعزعة في السياسة الخارجية لتركيا وقد يضر بموقفها المتوازن. ■

غولر كالاي: باحثة وأكاديمية من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لومونوسوف موسكو الحكومية في روسيا، تتركز اهتماماتها البحثية على إدارة الصراعات والنزاعات العرقية-السياسية، تعمل حالياً نائب مدير مركز تطبيقات وبحوث علم النفس السياسي في جامعة اسكودار في اسطنبول.

انعكاسات السياسة الخارجية على الانتخابات في تركيا: المسألة السورية

مروة زورلو

انعكست الرؤيات التركية المتباينة تجاه مواضيع الهجرة والأزمة السورية بشكل كبير على التصريحات خلال التنافس الانتخابي الأخير. ويمكن القول إن دافعين اثنين رئيسين يبرزان لكل من المعارضة والحكومة الحالية فيما يتعلق بالمسألة السورية. الأول هو عودة اللاجئين والثاني تطهير المنطقة الحدودية من الإرهاب وتوفير الأمن المطلق فيها.

القطيعة الدبلوماسية التي التزمت بها تركيا 11 عاما ضد نظام دمشق, والتي تعتبر انعكاسا لموقف تركيا المبدئي في السياسة الخارجية, تحولت إلى وضع لا يمكن الاستمرار عليه جراء التطورات الإقليمية والاستياء المتزايد في السياسة الداخلية. لهذا السبب, كان هذا الأمر أحد المسائل الرئيسية على أجندة الأعمال في كل من الجولتين الأولى والثانية للانتخابات الرئاسية الثالثة عشر في تركيا. وفي هذا السياق, تزايدت خطوات التطبيع التي اتخذتها الحكومة التركية في منتصف عام 2022 مع اقتراب موعد الانتخابات، و انعكست الرؤيات التركية المتباينة تجاه مواضيع الهجرة والأزمة السورية بشكل كبير على التصريحات خلال التنافس الانتخابي الأخير. ويمكن القول إن دافعين اثنين رئيسين يبرزان لكل من المعارضة والحكومة الحالية فيما يتعلق بالمسألة السورية. الأول هو عودة اللاجئين والثاني تطهير المنطقة الحدودية من الإرهاب وتوفير الأمن المطلق فيها. لكن تحقيق هذين الوعدين والهدفين يجعل التطبيع مع نظام دمشق أمرا مهما. ويشار هنا إلى أن دخول دمشق التي أصبحت أكثر قوة مع عودتها إلى جامعة الدول العربية، في مرحلة تطبيع مع تركيا قد انتقل إلى مستوى مختلف بالنسبة لتركيا. وفي هذا السياق، من المنتظر أن تظل المسألة السورية على جدول الأعمال المهمة وسيتم اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة بعد الانتخابات.

التغيرات في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا

فتحت تركيا أبوابها أمام اللاجئين السوريين الذين بدأوا بالتدفق نحو حدودها في أبريل/ نيسان 2011, في إطار سياسة الباب المفتوح مع الصورة التي رسمتها الحكومة لنفسها "القيادة الإقليمية" وريادة "الدبلوماسية الإنسانية". لكن الجهود المبذولة التي استمرت حتى نهاية عام 2011 من أجل التوصل إلى حل من خلال الدبلوماسية, لم تصل إلى نتيجة وتم إغلاق السفارة في دمشق وقطع العلاقات الدبلوماسية في مارس/ آذار 2012. ومنذ ذلك

التاريخ، استمرت سياسة الباب المفتوح لسنوات طويلة. ولكن قراءة هذا الأمر على أنه مجرد سياسة هجرة لن تكون قراءة صحيحة وكاملة. لأن هناك علاقة مهمة بين سياسات الدول بالنسبة لمسألة الهجرة ودوافع سياساتها الخارجية. وفي هذا الإطار، فإن موقف السياسة الخارجية المتبعة تجاه الدول التي تعتبر مصدرا للهجرة، يؤثر بشكل مباشر على سياسات الهجرة المطبقة على مواطني هذه الدول. ولهذا السبب، فإن قبول تركيا عدم قدرتها على التوصل إلى حل دبلوماسي مع نظام الأسد وقطعها العلاقات الدبلوماسية مع سوريا واستمرارها في سياسة الباب المفتوح كان دليلا واضحا على دعمها للمعارضة المعتدلة ضد النظام. وفي الحقيقة أدى هذا الموقف التركي في السياسة الخارجية وجهود التعاون التي بذلتها الحكومة التركية مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي من أجل حل المسالة السورية إلى التأكيد على حل يعتمد على مبادئ وحدة الأراضي السورية والعمل على إعادة الإعمار وفق أسس سلمية.

وعلى الرغم من أن هناك اعتقادا كان سائدا على نطاق واسع في المجتمع الدولي بأن نظام الأسد لا يستطيع مقاومة الأزمة الاجتماعية الموجودة لفترة طويلة، إلا أن المرحلة استمرت في إطار العنف. وبذلك فقد النظام السوري سيطرته على أراضيه وفتح الطريق أمام التنظيمات الإرهابية للانتشار على الحدود التركية. وفي الوقت الذي أصبح فيه معارضو النظام لاجئين في تركيا خلال هذه الفترة، تدفق المتضررون من الإرهاب تجاه الحدود التركية. وأدت الهجرة المتزايدة وتهديد الإرهاب للأمن القومي التركي إلى إضافة موقف جديد تجاه سوريا. وفي هذا السياق، بدأت تركيا في تنفيذ عمليات عسكرية خارج الحدود في شمال سوريا، والعمل على تطهير المنطقة من الإرهاب، استنادا على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وبعد ذلك, وجراء استمرار أعمال العنف التي يرتكبها النظام السوري, تم منح السيطرة على المناطق التي تم تطهيرها من الإرهاب إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية, والجيش السوري الحر اللذين يعترف بهما المجتمع الدولي كمعارضة معتدلة في سوريا. ولا تزال مخاوف تركيا النابعة من سوريا فيما يتعلق بالأمن القومي وأمن الحدود والأمن البشري, مستمرة حتى يومنا هذا. ولكن في الوقت الذي تتواصل فيه مساعي التطبيع مع دمشق, لا يبدو من الممكن القضاء على التهديدات

القائمة دون إعادة تحسين علاقات السياسة الخارجية. وإضافة إلى ذلك، فإن أجندات السياسة الخارجية الراهنة لها علاقة لا يمكن إنكارها مع السياسة الداخلية. جدير بالذكر أن المشاكل العددية ومشاكل اندماج اللاجئين السوريين الذي يبلغ عددهم نحو 4 ملايين في تركيا, تساهم في ارتفاع حدة ردود فعل الرأي العام التركي. ويشار إلى أن المشاكل الاقتصادية المتزايدة أيضا تسبب زيادة في ردود الفعل هذه. وفي هذا السياق, يبدو أن عودة العلاقات مع النظام السوري وإعادة هيكلة السياسة الخارجية يعتبر خيارا عقلانيا للحكومة التركية. وفي هذا الإطار, يمكننا ملاحظة وجود مساعي تركية منذ منتصف عام 2022, فيما يتعلق باتخاذ خطوات سياسية حقيقية تجاه سوريا. وفي هذا النطاق, وبعد 10 سنوات من العلاقات المجمدة, أعطى وزير الخارجية تشاووش أوغلو مؤشرات بأن الطريق مفتوح إلى الدبلوماسية, وبعدها مهدت وساطة روسية الطريق لعقد محادثات بين رئيس جهاز الاستخبارات هاكان فيدان ورئيس جهاز الأمن الوطني السوري اللواء علي مملوك. ورغم تصريحات مسؤولي البلدين بأنهم يتوقعون خطوات إيجابية نحو الأمام, إلّا أن البلدين لم يتوصلا إلى اتفاق مشترك فيما يتعلق باتخاذ خطوات ملموسة. ومع دخول العام 2023 واقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 14 أيار/ مايو، احتلت مسألة سوريا واللاجئين السوريين موقعا مهما على أجندة السياسة الداخلية وأصبحت محورا مهما في مرحلة الدعاية الانتخابية لجميع الأحزاب.

انعكاسات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا على الانتخابات وما بعد الانتخابات

انعكس القلق المتزايد في الرأي العام التركي بشأن قضية اللاجئين السوريين الذي يبلغ عددهم نحو أربعة ملايين، على العديد من الدراسات التي تقوم بتحليل الرأي العام التركي في مختلف القضايا. وفي استطلاع رأي حول المجتمع والسياسة والدولة نشره معهد أنقرة في مارس/ آذار 2023، تباينت آراء المشاركين في الاستطلاع من الناخبين المؤيدين لأحزاب سياسية مختلفة حول قضايا مثل الزلزال والقومية، لكن جميع المشاركين أبدوا عدم ارتياحهم فيما يتعلق باللاجئين. وكان هناك مطلب مشترك بين هؤلاء الناخبين وهو ضرورة مغادرة اللاجئين فورا في الوقت الحالي أو بعد انتهاء الحرب. وقد دفع هذا المطلب المستمر منذ فترة جميع الأحزاب السياسية إلى إبراز قضية اللاجئين في حملاتهم للدعاية الانتخابية. وفي هذا السياق، يشار إلى أن حزب العدالة والتنمية الحاكم ولأول مرة طرح رؤيته لعودة السوريين في برنامجه الانتخابي. حيث وعد الحزب باتخاذ خطوات من أجل توفير العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين السوريين. جدير بالذكر، أن الحكومة اتخذت خطوات متعددة تجاه سوريا قبل الانتخابات من أجل تحقيق هذا الوعد. وبعد الاجتماعات التي عقدت في موسكو في الأسبوع الأول من أبريل/ نيسان على مستوى نوّاب وزراء خارجية إيران وروسيا وسوريا وتركيا، شهدت موسكو أيضا هذه المرة عقد اجتماع على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء أجهزة الاستخبارات في الشهر نفسه.

وتناولت هذه الاجتماعات تبادل وجهات النظر بشأن إحلال الأمن وتطهير سوريا من الإرهاب. وبعد ذلك، تم رفع مستوى هذه الاجتماعات إلى مستوى وزراء الخارجية، حيث استضافت روسيا أيضا اجتماعا قبل أربعة أيام من انتخابات 14 مايو/ أيار. وكما صرح الوزير تشاووش أوغلو، بأن هذه الخطوات التي تم اتخاذها لإعادة العلاقات المقطوعة تعد مطلبا مهما

من أجل خفض انزعاج الرأي العام المحلي من مسألة اللاجئين، لكن لا يمكن رسم خارطة طريق للأطراف في وقت قصير. وعلى الرغم من أن جميع الخطوات التي تم اتخاذها تعتبر تطورات إيجابية، إلا أن من الملاحظ عدم تحقق جميع التوقعات المشتركة بعد. ويمكن القول إن تصريحات نظام الأسد تجاه التطبيع مع تركيا ما زالت تتسم بعدم الشعور بالثقة والاطمئنان من التوجهات التركية، لكن خارطة الطريق التي رسمتها الحكومة الحالية لعودة اللاجئين تبقى تتطلب التطبيع مع سوريا. وعلى الرغم من أن تشييد المدن في شمال سوريا التي بدأت الحكومة في تنفيذها من أجل تشجيع العودة، تحمل عبئا ماليا كبيرا، إلّا أنها لن تجدي نفعا ما لم توفر الحكومة السورية الأمن البشري للعائدين. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود الجماعات الإرهابية سيدفع القوات المسلحة التركية إلى عدم الانسحاب من الأراضي السورية. لأن المناخ الآمن الذي وفرته العمليات والأنشطة العسكرية منذ فترة طويلة هو نتاج جهد كبير لا يمكن المخاطرة به.

وعلى غرار الحكومة، جعلت المعارضة التركية أيضا مسألة التطبيع مع سوريا وعودة اللاجئين أحد الخطابات الرئيسية خلال العملية الانتخابية. حتى أن هذه القضية كانت القاسم المشترك لجميع أحزاب المعارضة في الجولة الأولى من الانتخابات. وفي هذا السياق، فإن الخطوة الأولى في الرؤية العامة للمعارضة بشأن المسالة السورية، هي إعادة تأسيس العلاقات مع سوريا. وإضافة إلى خطابها الشعبوي قامت المعارضة بطرح خارطة طريق في الجولة الثانية للانتخابات.

وتتمثل الخطوة الأولى في إعادة إعمار وبناء المدن في شمال سوريا بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل ضمان عودة اللاجئين، وإلا سيتم إلغاء اتفاقية إعادة القبول. لأن الأوضاع الاقتصادية الصعبة في تركيا إضافة لتكاليف اللاجئين التي تتحملها تسبب قلقا شديدا للرأي العام التركي. إن توفير بيئة صالحة للعيش والتزام النظام السوري بضمان الأمن البشري هو أمر مهم جدا للمعارضة فيما يتعلق بعودة اللاجئين. وفي هذا السياق، يمكننا رؤية أن التعامل مع النظام السوري يتم في إطار توفير الأمن البشري فيما يتم التعامل مع الاتحاد الأوروبي في سياق المسؤولية المالية. أما الخطوة الثانية هي انسحاب القوات المسلحة التركية من المنطقة، بعد توفير الأمن بشكل كامل على الحدود السورية والقضاء على الإرهاب، من خلال التعاون مع النظام السوري. وتُظهر تصريحات نظام الأسد تجاه كمال كليتشدار أوغلو الذي كان المرشح المشترك للمعارضة في الانتخابات الأخيرة، أن الأسد يتابع أيضا تطورات السياسة الداخلية التركية. حيث أفاد الأسد في تصريحه إلى قناة أخبار حكومية روسية أنه لا يعرف كيليتشدار أوغلو، ولكن ليس لديه خلفية سلبية كما هي لدى أردوغان -بحسب تعبير بشار الأسد-، لذلك ليس للأسد أي تصور فيما يتعلق بالثقة أو عدم الثقة في كيليتشدار أوغلو.

في الوقت الذي تناقش فيه تركيا بشكل متكرر مسألة سوريا من خلال الأجندة الانتخابية، رأينا أن النظام السوري قد دخل في عملية تطبيع مع الدول العربية. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية كانت تقاوم التطبيع مع دمشق لفترة طويلة، إلاّ أن هناك خطوات ملموسة تم اتخاذها لإعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في الأيام الأخيرة. وتم دعوة النظام السوري إلى قمة جامعة الدول العربية لأول مرة بعد12 عاما, ليشارك في القمة التي عقدت في 18 مايو/ آذار ويتصدر الواجهة بشكل كبير. كل هذه التطورات تعتبر خطوات مهمة اتخذتها سوريا في سياستها الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالتطبيع. وبذلك، يصبح من المهم بالنسبة لتركيا التي تعتبر لاعبا مهما في المنطقة، أن تعيد تحسين العلاقات مع سوريا، ليس فقط من أجل سياستها الداخلية ودوافعها الأمنية، ولكن أيضا من أجل إدارة الديناميات في المنطقة. ولهذا السبب، فإن المسألة السورية التي كانت إحدى القضايا الرئيسية في أجندة الانتخابات، من المنتظر أن تكون من أهم الأجندات بعد الانتخابات أيضا. وفي هذا السياق، يمكن التوقع بأن تركيا مع إلقاء أجندة الانتخابات في السياسة الداخلية وراء ظهرها، ستكون قادرة على اتخاذ خطوات أسرع تجاه سوريا. وفي النتيجة، تجاوزت القضية السورية الآن كونها مجرد رافعة شعبوية للسياسة الداخلية وأصبحت ضرورة للظروف الإقليمية. كما أن الوساطة الروسية ستواصل الحفاظ على أهميتها فيما يتعلق بإعادة العلاقات مع سوريا. ■

مروة زورلو: باحثة من تركيا، تدرس الدكتوراه في جامعة إزمير كاتب تشلبي.

مساعٍ تطبيع العلاقات بين مصر وإيران: ترحيب إيراني وشروط مصرية

شيماء المرسي

> إيران تدرك أهمية مصر الجيبوليتيكية ودورها في المنطقة، وأنها يمكن أن تكون طوق نجاة لإيران في منع أي ائتلاف عربي - إسرائيلي يستهدفها في الوقت الراهن. إضافة لكون مصر بلداً مهماً في حسابات ميزان القوى الإقليمية.

بالرغم من أن العلاقات بين القاهرة وطهران قد وصلت في ثلاثينيات القرن الماضي إلى علاقة مصاهرة بين أخر ملوك مصر "الملك فاروق" وولي عهد إيران آنذاك محمد رضا بهلوي (شاه إيران المخلوع فيما بعد)، إلا انها تحولت إلى علاقة قطيعة منذ عام 1979؛ بسبب عدة عوامل، بدأت منذ قبول مصر في عهد الرئيس الأسبق محمد أنور السادات استضافة الشاه محمد رضا بهلوي بعد مغادرته إيران إبان اندلاع الثورة ضده، ثم أخذت عوامل توتر العلاقات بين البلدين بالتراكم بمرور السنين.

منذ ذلك الوقت والعلاقات المصرية - الإيرانية لم تحظ بتحسنٍ نحو التمثيل الدبلوماسي، لاسيما وأن إيران بين الفينة والأخرى تتبنى سياسة الاستفزاز والمُكايدة تجاه مصر، من خلال مساع للتقرب من بعض الحركات والشخصيات المصرية المعارضة للحكومات المصرية المتعاقبة، فإيران أطلقت اسم "خالد الإسلامبولي" على أكبر شوارع العاصمة طهران، والإسلامبولي هو الضابط الذي خطط ونفذ عملية اغتيال الرئيس المصري الأسبق السادات في 1981, ومن ثم تم تنفيذ

حكم الاعدام به في 1982، فضلاً عن قيام مؤسسة رسمية إيرانية تدعى "لجنة تكريم شهداء الحركة الإسلامية العالمية" بانتاج فلم وثائقي يمجد بعملية أغتيال السادات بعنوان "إعدام فرعون".

من ناحية أخرى، كانت السياسات الإيرانية العدائية ضد دول الخليج والمنطقة، سببًا مباشرًا لأن تنأى مصر عن التقارب مع إيران، خاصة وأن مصر اعتبرت تعنت إيران واستمرارها في سياساتها الخارجية الرامية للتدخل في شؤون دول المنطقة، حائلًا دون عودة العلاقات بين البلدين. ومع ذلك، حاول مسؤولو البلدين تحسين العلاقات، وإعادة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، لكن تلك المحاولات لم تحقق تقدماً ملحوظاً في مستوى العلاقات المصرية-الايرانية، ونجحت فقط في إعادة العلاقات الدبلوماسية على مستوى "القائم بالأعمال" في عهد الرئيس المصري الأسبق "محمد حسني مبارك"، حيث تبادلت مصر وإيران منذ ابريل 1991 فتح مكاتب رعاية المصالح في القاهرة وطهران، دون أن تعقب تلك الخطوة أي مسار تصاعدي نحو تحسن العلاقات بين البلدين، أو رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء إلى الآن.

آفاق التقارب وعوامل التباعد

في الأونة الأخيرة، شهدت المنطقة العربية والنظام الإقليمي العربي تغيرًا في ميزان القوى، وإعادة هيكلة ملحوظة لسياسات القوى المعنية بأزمات المنطقة والمنخرطة فيها بمستويات مختلفة. كان أبرزها استئناف العلاقات الإيرانية-السعودية في 10 مارس 2023, بعد قطيعة وسجال دام نحو سبع سنوات, وبعد جولات حوار سرية وعلنية بوساطات عراقية وعُمانية, امتدت بين عامي 2021 - 2022، للتوافق الدولتان أخيًرا على مبادرة رئيس الصين "تشي جيان بينغ" لتطوير علاقات حسن الجوار وإعادة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.

على الأرجح أن ذوبان الجليد في العلاقات بين طهران والرياض كان مؤثرًا في المعادلات الإقليمية، وحتى الدولية، لأنه منذ ذلك الوقت، والمنطقة تشهد مزيدًا من الانفراجات، حيث تمكنت سوريا من العودة المشروطة إلى الجامعة العربية بعد أكثر من 11 عاما على تعليق عضويتها. وفي السياق نفسه, شغل ملف العلاقات الإيرانية المصرية مؤخراً الأوساط السياسية, العربية والدولية, لاسيما وأنه يتزامن مع "امتعاض" إسرائيلي من التقارب الأخير بين إيران والبلدان العربية, وتطبيع العلاقات بينهما. مع الأخذ بعين الاعتبار, موقف الحكومة العراقية في إعلانها بأنها في صدد تكرار ما فعلته بين ايران والسعودية, وأداء دور الوسيط للتفاوض بين مصر وايران. ففي 24 ديسمبر 2022 اقترح رئيس الوزرا العراقي "محمد

شياع السوداني" خلال مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الذي عُقد في العاصمة الأردنية عمان، بدء مباحثات بين مصر وإيران على المستويين الأمني والسياسي بما يؤدي إلى تعزيز العلاقات بين البلدين.

اللافت هنا، ليس الترحيب الإيراني بتلك الخطوة، وإنما عزم إيران على تغيير سياساتها الخارجية تجاه دول المنطقة، إذ تمكنت من ترميم العلاقات المقطوعة مع الإمارات العربية المتحدة والكويت والسعودية، والآن تركز جهودها على إستمالة الجانب المصري. ابتداءً من تصريح عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني "فدا حسين مالكي"، بوجود مفاوضات بين إيران ومصر تجري في العراق، وتوقعه بأستئناف العلاقات الدبلوماسية، وافتتاح السفارتين في كلا البلدين قريباً، كذلك إعلانه عن وجود ترتيبات للقاء بين الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" والرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي". وانتهاءً، بتصريح المرشد الأعلى الإيراني "على خامنئي" وترحيبه بوساطة سلطان عُمان "هيثم بن طارق" وتصريحاته برغبة مصر في عودة العلاقات مع إيران. يليه نشر صحيفة "إيران" الحكومية إينفوجراف تناولت فيه التسلسل الزمني للعلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران، والتأثيرات الايجابية المتوقعة لتطبيع العلاقات بين البلدين، مثلاً في قدرتهما سويةً على المساهمة الايجابية لحل الأزمة في اليمن، أو الأزمة السورية -بحسب إدعاء الايرانيين-. وبدون شك أن تصريح المرشد الإيراني حول استئناف العلاقات بشكلٍ كاملٍ بين بلاده ومصر، يتضمن دلالات هامة وسط سيل التصريحات والتسريبات حول المفاوضات الجارية بين البلدين. علاوة على أنه إعلانٌ واضحٌ لتوجهات السياسة الخارجية الايرانية في الوقت الراهن، وتبنيها لسياسة حسن الجوار والتقارب مع دول المنطقة.

هنالك من يرى بأن التحولات الحالية في السياسة الإيرانية الخارجية وميلها نحو التقارب والتطبيع مع الدول العربية، تنطلق من رغبة إيران بالتشويش على محاولات التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية، وسعي إيران لكسر العزلة الدولية والإقليمية التي فُرضت عليها من خلال العقوبات الأمريكية والغربية المرتبطة بملفها النووي.

ولكن الرد المصري على هذه القضية جاء منافيًا لكل تلك التصريحات الإيجابية، حيث قال وزير الخارجية المصري "سامح شكري" في لقاء معه في إحدى الفضائيات المصرية: "ما يُنشر في الإعلام عن وجود مسار تفاوض مصري إيراني، يبدو وكأنه تكهنات وليس له أساس من الصحة". من ذلك يبدو أن الجانب المصري لايزال يتخذ خطواتٍ متأنية في إطار تطبيع علاقته مع إيران، ربما مصر تحتاج وقت أكثر لاختبار صدق النوايا الإيرانية، خصوصًا وأنها أكدت في أكثر من مناسبة على ضرورة تغيير إيران لسياساتها العدائية، من أجل تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وتعزيزًا لدعائم الاستقرار والحفاظ على مقدرات الأمن القومي العربي. ما يعني أن عودة العلاقات المصرية-الايرانية مرهونة بالتغيير الحقيقي لسياسات إيران في المنطقة.

التطبيع بين مصر وإيران والحسابات الجيوبوليتيكية

بعدما نجحت إيران في ترميم علاقاتها بدول الخليج، بدى واضحًا أنها ستتجه نحو مصر، فهى لم تعد تستطيع إخفاء مخاوفها تجاه المساعي الأمريكية لتحقيق ائتلاف عربي - إسرائيلي ضد التوغل الإيراني في المنطقة. بدت تلك المخاوف متزامنة مع دعوة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" عام 2018 بإنشاء تحالف أمني أو ما يُعرف "بالناتو العربي" من ست دول خليجية إلى

جانب مصر والأردن، والحلف العسكري سيكون أحد مهامه الرئيسة التصدي للتهديدات الإيرانية في المنطقة. فضلًا عن أن تجديد الرئيس الأمريكي جو بايدن لفكرة "ناتو شرق أوسطي" بالتزامن مع زيارته الأولى للمملكة العربية السعودية في يوليو 2017، دعم شكوك إيران ومخاوفها، لهذا بدأت إيران في إتخاذ خطوات عملية لتحسين علاقاتها بدول المنطقة.

ولأن إيران تدرك أهمية مصر الجيبوليتيكية ودورها في المنطقة، وأنها يمكن أن تكون طوق نجاة لإيران في منع أي ائتلاف عربي - إسرائيلي يستهدفها في الوقت الراهن. إضافة لكون مصر بلداً مهماً في حسابات ميزان القوى الإقليمية. لذا نعتقد أن تصريحات الإستمالة الإيرانية للجانب المصري جاءت في وقتها المناسب بالنسبة للايرانيين، وذلك لإبداء استعداد ايران لاعادة النظر في مواقفها وسياساتها تجاه مصر، وترحيبها بأي خطوة باتجاه تحسين علاقاتها بمصر؛ للحيلولة دون المزيد من اتفاقيات السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

من جانب آخر، فأن مصر هي أيضاً تدرك الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران، نظرًا لتمركزها في منطقة الخليج من جهة، وكونها عازلًا حيويًا وحساسًا يفصل العالم العربي عن أفغانستان وباكستان من جهة أخرى، فضلاً عن أن إيران لطالما كانت نقطة اشتباك دولي وإقليمي، لاسيما مع توظيف إيران لهذا التميز الجيوبوليتيكي في تحقيق مصالحها، بالطرق السلمية أو العدائية، من خلال استغلال إيران للاضطراب الأمني والسياسي في العراق وليبيا واليمن وقربها الحدودي مع تركيا؛ لكي تقدم إيران نفسها كشريك استراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، وكمنافساً شرساً للدول الصاعدة في المنطقة، ما يجعلها تصلح-بحسب الرؤية الإيرانية- أن تكون شريك استراتيجي وأمني لمصر أيضاً، خاصة وأن دور مصر الريادي والمحوري معنيّ باستقرار وأمن المنطقة. إذن لا شك أن تخلي إيران عن سياساتها العدائية؛ سيساعد مصر في جهود تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وسيُمهد لمزيدٍ من التقارب والشراكة بين البلدين.

مواقف دولية وإقليمية من التطبيع بين مصر وإيران

يبدو من الوهلة الأولى أن استئناف العلاقات بين البلدين سيُحدث تداعيات مرحلية على المنطقة، خاصة وأن الجانب الإسرائيلي كثف ضرباته العسكرية ضد مواقع المليشيات الإيرانية في سوريا في الفترة الأخيرة، وازدادت خطاباته العدائية تجاه إيران، بالتزامن مع عودة العلاقات بين الرياض وطهران، وأنباء تزايد فرص التوصل لاتفاق بخصوص البرنامج النووي الإيراني بين إيران والولايات المتحدة، على الرغم من نفي إدارة بايدن إحراز أي تقدم كبير في المحادثات مع إيران. كذلك من المُرجح أن التقارب المصري الإيراني سيُشكل تهديدًا فعليًا للمصالح الإسرائيلية وضربة قاسية له. لذا يبدو أن الجانب الإسرائيلي سيقوم بدورٍ ضاغطٍ على الجانب المصري لمنع عملية التطبيع بينه وبين إيران، حتى لو تمكنت الأخيرة من إثبات سياسة حُسن الجوار بدول المنطقة، وتخلصها من سياستها الاستفزازية تجاه مصر.

لكنه على الجانب الأخر سيكون مُرحبًا به من الجانب الروسي والصيني، ومُتناغمًا مع تواجهاتهم في منطقة الشرق الأوسط. وبطبيعة الحال ستكون خطوة نحو إنتهاء نظام القُطب الواحد المُهيمن على العلاقات الدولية، وتحقيقًا للمساعي الروسية الصينية لتكوين عالم مُتعدد الأقطاب من ناحية، والمراهنة على مراكز القوى في الشرق الأوسط وبتصدر من مصر وإيران والسعودية وتركيا من ناحية أخرى، بهدف تحقيق التغيير الراديكالي في النظام العالمي.

كخلاصة، أن الترقب الدولي والإقليمي لعودة العلاقات الإيرانية المصرية يأتي من منطلق اعتباره إختراقًا إقليميًا لتغير مسار الكثير من القضايا في الخليج العربي واليمن ولبنان وسوريا وفلسطين، وسيُمهد لمزيدٍ من الانفراجات المهمة لأزمات المنطقة، التي تعد إيران طرفاً أساسياً في اندلاعها، إبان تبنيها للسياسات العدوانية في المنطقة، مثل الأزمة اليمنية والأزمة السورية، لذلك فأن مستقبل التطبيع بين ايران ودول المنطقة بعامة، ومصر بخاصة، مرهوناً بتغيير إيران لسياساتها العدائية والاستفزازية في المنطقة. ■

شيماء المرسي: باحثة من مصر متخصصة في الشؤون الايرانية، حاصلة على الماجستير في الدراسات الإيرانية من جامعة عين شمس المصرية، تدرس الدكتوراه حالياً في نفس الجامعة، تعمل حالياً في المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية.

خطاب الرئيس قيس سعيد المناهض للهجرة وانعكاساتها على العلاقات التونسية-الأفريقية

خديجة رميساء دورسون

يحاول الرئيس التونسي قيس سعيد الظهور بأنه يولي اهتماما بمصالح أوروبا عبر سياساته المناهضة للهجرة، من خلال اتخاذ إجراءات صارمة ضد المهاجرين الذين يحاولون العبور إلى أوروبا عبر تونس.

تونس كانت المحطة الأولى لانطلاق انتفاضات "الربيع العربي"، وهذا البلد قد لفت الانتباه بتجربته الناجحة نسبيا في التحوّل الديمقراطي خلال العقد الأول الذي أعقب تلك الانتفاضات، مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لكن رغم ذلك، تم تشكيل ثماني حكومات ائتلافية في تونس في الفترة بين عامي 2011 و2021، واستمرت عملية الانتقال إلى الديمقراطية وسط آلام ومعاناة. كان الأمن والاقتصاد على وجه الخصوص من أهم المشاكل البارزة بعد مرحلة الربيع العربي. ورغم كل هذه العملية المؤلمة، إلّا أن التوقعات الإيجابية استمرت مقارنة بدول أخرى في المنطقة. ولكن توصف مرحلة انتخاب قيس سعيد رئيسا في تونس عام 2019، بأنها نقطة تحول في

البلاد. وعلى الرغم من أنه كان يُنظر إليه في البداية على أنه زعيم محايد وفوق الانتماءات الحزبية ويمكنه حل المشكلات التي استعصى حلها بعد الربيع العربي، إلّا أن هذه الفترة الجديدة التي بدأت مع قيس سعيد، شهدت تطورات في تونس أدت إلى دخول عملية التحول الديمقراطي في طريق مسدود. حيث قام سعيد في 25 يوليو/ تموز 2021 بتجميد جميع سلطات البرلمان متذرعا بالمادة 80 من الدستور. وهكذا, علّق سعيد حصانة النوّاب وأقال رئيس الوزراء هشام المشيشي, وأعلن أنه سيتولى السلطة التنفيذية من خلال رئيس وزراء جديد سيقوم بتعيينه. وأصدر سعيد مراسيم جديدة في 22 سبتمبر/ أيلول 2021، وسّع من خلالها سلطاته وسيطر على السلطة التنفيذية بالكامل لنفسه.

بعد ذلك، أعلن قيس سعيد إجراء استفتاء على التعديل الدستوري في 25 يوليو/ تموز 2022 وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في 17 ديسمبر/ كانون أول 2022, مؤكدا أن البرلمان سيظل معلّقا حتى ذلك الحين. وشارك فقط 30.5% من الناخبين في استفتاء التعديل الدستوري الذي جرى في 25 يوليو/ تموز 2022, وتم قبول الدستور الجديد بنسبة 94.6%. وبذلك, فإن مسودة الدستور الجديد التي تم نشرها في الجريدة الرسمية في 30 يونيو/ حزيران, قد اعتمدت في 25 يوليو/ تموز. هذا الدستور الجديد الذي تم تقديمه للشعب في فترة قصيرة ولم يتم مناقشته بشكل موسّع, يمنح

الرئيس سلطات واسعة ويلغي أي آلية لمحاسبة الرئيس. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة المشاركة المنخفضة البالغة 11.2% في الانتخابات المبكرة التي جرت في 17 ديسمبر/ كانون أول 2022 تم تفسيرها على أنها ردة فعل من الشعب على نظام الرجل الواحد لقيس سعيد. وكانت أحزاب سياسية مثل حركة النهضة وحزب قلب تونس وحزب التيار الديمقراطي وحزب آفاق تونس, إضافة إلى جبهة الخلاص الوطني في تونس, التجمع السياسي الذي يضم المعارضة في البلاد, قد أعلنت أنها ستقاطع هذه الانتخابات التي لم يشارك فيها غالبية الشعب. بالإضافة إلى كل ذلك, وبالتوازي مع تدهور الأوضاع الاقتصادية السيئة بالفعل في تونس مع انتشار جائحة كوفيد-19, فقد تسببت القرارات الاستثنائية التي اتخذها سعيد في 25 يوليو/ تموز 2021 والتطورات اللاحقة في تعميق الأزمة السياسية في البلاد.

الخطوة الجديدة لحكومة قيس سعيد: مناهضة الهجرة

من التطورات الأخرى التي تركت بصمتها على هذه الحقبة الجديدة التي توصف بـ"نظام الرجل الواحد" أو "الديكتاتورية"، هي تصريحات قيس سعيد في 21 فبراير/ شباط بشأن المهاجرين غير الشرعيين في البلاد. حيث قال سعيد في تصريحاته إن هذه الهجرة غير النظامية "تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية لتونس", وأنه يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة عليها. ويرى سعيد الهجرة غير النظامية من دول إفريقيا جنوب الصحراء بأنها "مشروع الجهات التي تريد أن ترى تونس مجرد دولة إفريقية لا علاقة لها بالشعوب العربية والإسلامية". بالإضافة إلى ذلك، يصف سعيد وجود المهاجرين غير الشرعيين بأنه "مصدر للعنف والجريمة والأعمال غير المقبولة". وبعد هذه التصريحات، شدّد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فقي محمد على ضرورة تجنب خطاب الكراهية والعنصرية ضد المهاجرين الأفارقة في تونس، وقال إنه يدين بشدة تصريحات سعيد. وبعد تصريحات سعيد هذه، بدأ المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء ممن لا يتمتعون بوضع قانوني في تونس ويُعتقد أن عددهم الحقيقي نحو 21 ألفا، بالاستعداد للعودة إلى بلادهم. وعلى الرغم من أن غالبية الشعب التونسي لا يؤيد خطابات سعيد السلبية بشأن المهاجرين، إلا أنه لم يتمكن من تنظيم

احتجاجات فعالة للغاية لمواجهة ذلك. لكن بعد تصريحات سعيد، قامت منظمات المجتمع المدني في تونس بتنظيم مظاهرة "مناهضة للعنصرية" تضامنا مع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من أهمية هذه التظاهرة من حيث إظهار دعم الشعب التونسي للمهاجرين، إلا أنها ليست مؤثرة بما يكفي لتغيير السياسة المتشددة للنظام تجاه المهاجرين الأفارقة.

وفي ضوء كل هذه التطورات، يمكن القول إن خطابات قيس سعيد تعتمد على مسألتين أساسيتين هما: تهديد الهوية وتهديد الأمن. وهنالك مخاوف في تونس في الوقت الحاضر، من أن تؤدي تصريحات الرئيس قيس سعيد العدائية ضد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى إثارة موجة من الغضب والكراهية في جميع أنحاء البلاد ضد هذه المجموعات. بالإضافة إلى كل هذا، فإن كون تونس أول دولة مغاربية لديها قانون مناهض للعنصرية في المنطقة المغاربية، ربما هو هذا السبب الرئيس في اعتبار تصريحات قيس سعيد التي تستهدف المهاجرين في البلاد أكثر إثارة للدهشة والقلق. ونتيجة لانتهاك الرئيس سعيد بنفسه لهذا القانون الذي يشكل ركيزة مهمة في مكافحة العنصرية، فهذا يعني أن مكافحة التمييز وجرائم الكراهية ضد المهاجرين غير الشرعيين تزداد صعوبة. يحاول الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء في كل عام، العبور إلى أوروبا عبر تونس من أجل حياة أفضل. ويصل بعض هؤلاء الأفارقة من جنوب الصحراء الذين يعيشون في أحياء المهاجرين في تونس إلى البلدان الأوروبية، فيما يلقى بعضهم حتفه في البحر بكل أسف.

السياسة المعادية للمهاجرين والعلاقات مع أوروبا

وتعقيبا على تصريحات قيس سعيد، قام البعض بوصفه بـ "العنصري"، لكنه قال إن تصريحاته قد أسيء فهمها وأن هنالك أفارقة في عائلته. وعند تقييم كل هذه التطورات، فإن السؤال عن سبب استخدام قيس سعيد خطابا سلبيا تجاه المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، يصبح أمرا مهما. وفي هذا السياق، تم تفسير القرارات المتخذة في 25 يوليو/ تموز من قبل سعيد الذي قام بتعليق عملية التحول الديمقراطي في تونس والتي تعتبر ناجحة نسبيا بعد الربيع العربي، على أنها عودة إلى نظام الرجل الواحد. وفي هذا السياق، حاول سعيد الحصول على دعم من دول الاتحاد الأوروبي لنظامه الذي أصبح سلطويا يوما بعد يوم من خلال استهداف المهاجرين الأفارقة. في الحقيقة، إن قيس سعيد الذي شدّد من لهجته تجاه المهاجرين الأفارقة الذين يستخدمون تونس للوصول إلى الدول الأوروبية، يهدف إلى إظهار نظامه على الساحة الدولية على أنه "نظام شرعي". هذا في الوقت الذي تولي فيه الدول الأوروبية أهمية خاصة لدور تونس في الأمن وعملية المرور. ويحاول الرئيس التونسي قيس سعيد الظهور بأنه يولي اهتماما بمصالح أوروبا عبر سياساته المناهضة للهجرة، من خلال اتخاذ إجراءات صارمة ضد المهاجرين الذين يحاولون العبور إلى أوروبا عبر تونس. وعلى الرغم من دعوات الاتحاد الإفريقي لتونس "للالتزام بمسؤولياتها في إطار القانون الدولي"، إلّا أنه من اللافت للنظر أن سعيد لم يقبل مراجعة سياسته التمييزية ضد المهاجرين. وفي هذه المرحلة يمكن القول إن سعيد تصرف وفق ردود أفعال دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا وإيطاليا. كما يعمل سعيد على الظهور كحليف وثيق للقادة السياسيين الأوروبيين، أملا منه في حصول نظام الرجل الواحد على الاعتراف الدولي. وفي النتيجة، يجب قراءة خطاب سعيد المعادي للمهاجرين على أنه دليل واضح بأن تونس التي اعتبرت مصدر أمل لجميع الشعوب العربية بعد الربيع العربي، تتحوّل مرة أخرى إلى نظام قمعي وبصورة أشد قسوة. ■

خديجة رميساء دورسون: باحثة وأكاديمية من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية، تعمل حالياً أستاذ مساعد في قسم العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية بجامعة صقاريا التركية.

مستقبل العلاقات التركية-الأوروبية بعد التجديد للرئيس اردوغان: فرصة الانطلاقة الجديدة

زيد عبد الوهاب

اعتادت أوروبا الإشارة إلى الأهمية الاستراتيجية لتركيا كجسر يربط بين أوروبا والشرق الأوسط, وأن إعادة انتخاب الرئيس أردوغان فرصة لانطلاقة جديدة في العلاقات التركية-الأوروبية, فيمكن لأنقرة وبعد العديد من الوساطات والأدوار الحيوية المؤثرة في مناطق الأزمات الدولية والنزاعات الداخلية, أن تلعب دور الضامن لاستقرار الحدود ما بين الشرق والغرب.

يمكن وصف العلاقات التركية-الأوروبية في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية الذي يتولى الحكم في تركيا منذ العام 2002, بأنها اتسمت بالصعود والهبوط, ولم تعرف الاستقرار في شتى مراحلها وقضاياها المتعددة, لأسباب كثيرة, قد يكون من أبرزها: المواقف الأوروبية "الضبابية" من مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، التي اتخذت مساراً أطول مما ينبغي، منذ ترشح تركيا رسمياً للعضوية الكاملة في قمة هلسنكي الأوروبية عام 1999. واستثارة بعض الأطراف الأوروبية من فاعلية السياسة الخارجية التركية, وتعدد أبعادها, وقدرتها على تحقيق اختراقات ونجاحات في ملفات يعجز عنها الأوروبيون. وكذلك مواقف بعض الدول الأوروبية "المريبة" من المنظمات الارهابية التي تستهدف الأمن القومي التركي, ومن محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا 2016، ومن قضية الحريات العامة في تركيا، ومن مسائل أخرى تعد شؤوناً داخلية سيادية لتركيا. فضلاً عن

ارهاصات ملفات اللاجئين والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي التركية. كانت المرحلة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والنيابية التركية 2023 هي الأعقد في محددات العلاقات التركية-الأوروبية، نظراً لتصاعد زخم الحملات والمواقف الأوروبية الرافضة للتجديد للرئيس اردوغان لولاية جديدة، بعض تلك المواقف كانت تصريحات مناهضة لأردوغان صدرت من ساسة أوروبيين، والجزء الأكبر من تلك الحملات كان إعلامياً، عبر محطات تلفزيونية، ومجلات وصحف، بهدف التأثير في الرأي العام التركي والتشويش على قراره الانتخابي، وكانت تلك المنصات الاعلامية الأوروبية تتحدث بصراحة مفرطة عن مخاوفها من استمرار الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية في السلطة، وما لذلك من أثر على مستقبل تركيا ومستقبل علاقاتها بالاتحاد الأوروبي. إلا أن نتائج الانتخابات الرئاسية والعامة حسمت قرار الشعب باتجاه آخر بعيدا عن نوايا وسياسات الغرب تجاه تركيا.

تراجعت حدة الخطاب السياسي والإعلامي لبعض الأطراف الأوروبية تجاه تركيا وسياسات حزب العدالة والتنمية منذ إعلان فوز الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية، وتحولت إلى خطاب قبول الأمر الواقع الأكثر دبلوماسية، وبعد اعلان فوز الرئيس اردوغان قال الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل : "نحن مستعدون للتعامل مع تركيا، من أجل ازدهارنا واستقرارنا المشتركين، على أساس الالتزامات بحقوق الإنسان وسيادة القانون، وبما يحقق مصالح مواطنينا"، وهنأ رئيسا المفوضية والمجلس الأوروبيين الرئيس اردوغان على فوزه في الانتخابات الرئاسية التركية.

تتعامل أوروبا بازدواجية في مسألة طلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذا ما قورن التعامل مع تركيا في هذه المسألة بالدول الأخرى الأوروبية التي تريد الانضمام إلى الاتحاد، أو التي انضمت مسبقاً، وبالرغم من كل الإنجازات والقفزات الكبيرة التي حققتها تركيا في مختلف المجالات، الأمنية والاقتصادية

والتكنولوجية والاستثمارية، وبالرغم من أهمية تركيا وأهمية أدوارها الإقليمية المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وحوض المتوسط.

اعتادت أوروبا الإشارة إلى الأهمية الاستراتيجية لتركيا كجسر يربط بين أوروبا والشرق الأوسط، وأن إعادة انتخاب الرئيس أردوغان فرصة لانطلاقة جديدة في العلاقات التركية-الأوروبية، فيمكن لأنقرة وبعد العديد من الوساطات والأدوار الحيوية المؤثرة في مناطق الأزمات الدولية والنزاعات الداخلية، أن تلعب دور الضامن لاستقرار الحدود ما بين الشرق والغرب. يصف الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية أوروبا بأنها "بيتنا المشترك الذي نجتمع فيه حول الضوابط والمبادئ والقيم المشتركة. وإن تركيا وبصفتها إحدى أفراد العائلة الأوربية، لم تؤثر فقط بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها القارة الأوروبية، بل تأثرت هي أيضا بها. ولا يمكن إجراء تقييم كلي لأوروبا ما لم يتم تحليل الدور الذي تلعبه تركيا في هذه القارة. وكما حصل في الماضي فقد تداخل في الحاضر أيضا مصير كل من تركيا ودول القارة الأوروبية. حيث أن هذه الدول تنظر إلى المستقبل من نفس المنظور. وبالتالي فإن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي تعتبر موضوعاً أساسياً من مواضيع السياسة الخارجية التركية. وفي هذا الإطار يعتبر هدف انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خيارا استراتيجيا بالنسبة لتركيا".

ليس من الصواب الاعتقاد أن مفتاح ترسيخ العلاقات التركية-الأوروبية بيد أوروبا فقط، وأن تركيا تحاول امتلاك نسخة منه عبر انضمامها للاتحاد الأوروبي، فإن لأنقرة قوة للتفاوض على العضوية، نظراً لطبيعة الأدوار الاستراتيجية التي لعبتها تركيا في الأزمة الأوكرانية-الروسية، من خلال جهودها في الوساطة لإنهاء هذه الحرب، ورعايتها لاتفاقية اسطنبول لتيسير نقل الحبوب في حوض البحر الأسود وإنقاذ العالم من أزمة غذاء خطيرة، وإدارة تركيا لأزمة جائحة كورونا ومد يد العون لأوروبا بالمساعدات الإغاثية الطبية للحد من انتشار الوباء، لذلك ستجني أوروبا مصالح متنوعة إذا توطدت العلاقات التركية-الأوروبية من منظور متعدد الأبعاد، يجمع بين الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية.

لم يحدث تغيير كبير في العلاقات التركية الحذرة مع الدول الغربية بالرغم من كل هذه السياسات البناءة، مع الحفاظ على مستوى مقبول من العلاقات المؤسسية مع الاتحاد الأوروبي، حاولت تركيا تحسين علاقاتها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة منفردة، إلا أن أحد أكبر معوقات هذه العلاقات هي مواصلة واشنطن وعواصم أوروبية

دعم المنظمات الإرهابية المناهضة لتركيا.

تمتلك تركيا سادس أكبر اقتصاد في أوروبا ولديها علاقات تجارية واقتصادية مكثفة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعد أكبر شريك تجاري واستثماري لتركيا. وحاليا يشكل حجم التبادل التجاري لتركيا مع الاتحاد الأوروبي 37% من إجمالي حجم تجارتها الكلية. وتشكل الاستثمارات الأوروبية في تركيا نسبة 70% من إجمالي الاستثمارات الموجودة في تركيا. فسيساهم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بتوسعة السوق الداخلية الأوروبية وسيعزز القدرة التنافسية النسبية للاتحاد في الاقتصاد العالمي.

إن استئناف مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ستكون مفيدة لكلا الطرفين في توليد قوة دفع لطبيعة العلاقات التركية-الأوروبية، وستستفيد أوروبا من موقع تركيا الاستراتيجي وأدوارها الحيوية في ملفات الأمن والاقتصاد والسياسات الدولية لحل الأزمات، وكذلك ستستفيد تركيا في انضمامها إلى مجال حيوي أوروبي، يتيح لها المزيد من الأدوار الدبلوماسية نحو سياسة خارجية أكثر نشاطا وفاعلية.

إن انضمام تركيا إلى النادي الأوروبي سيعني زيادة القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وزيادة الاستثمار في السوق التركية والدول المجاورة لها، كما أن تركيا تمثل منفذا حيويا نحو دول الشرق الأوسط "منبع النفط العالمي"، ويمكن استثمار تركيا كفاعل موثوق في العديد من القضايا العربية نظرا لدورها الريادي في العالم الإسلامي و العربي.

يمكن القول أن هناك العديد من المؤشرات على نية الغرب عامة وأوروبا خاصة نحو إطلاق عملية تطبيع سريعة في العلاقات مع تركيا على أساس الملفات المشتركة والقضايا الوظيفية، فتراكم الملفات المشتركة وتصاعدها في أوكرانيا وسوريا وأفغانستان وليبيا، والتوترات في البلقان، والأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط والمشاريع الهيدروكربونية، وأمن الطاقة في أوروبا ومكافحة الإرهاب وأمن الناتو، لا يمكن حلها دون مساهمات تركيا البنّاءة. ■

زيد عبدالوهاب: باحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. خبير في مركز دراسات الشرق الأوسط أورسام.

الانتخابات التركية في مايو 2023 في وسائل الإعلام الغربية والشرقية

حسنى تاش يتيم

كانت النقطة المشتركة التي أكدت عليها معظم التحليلات المتداولة في فترة ما قبل الانتخابات هي أن منطقة الشرق الأوسط ستكون المكان الذي سيتعرض إلى أكثر تغيير في حال تغير السلطة في أنقرة.

أفردت وسائل الإعلام العالمية مساحة كبيرة على نطاق واسع لانتخابات الدورة 28 للبرلمان والانتخابات الرئاسية في تركيا والتي جرت جولتها الأولى في 14 مايو/ أيار وجولتها الثانية في 28 مايو/ أيار، وكان هذا الاهتمام العالمي قبل وبعد الانتخابات. وأسفرت النتائج عن تحقيق حزب العدالة والتنمية الأغلبية في الانتخابات البرلمانية في الجولة الأولى، فيما تمكن الرئيس رجب طيب أردوغان من الفوز في الجولة الثانية ليعاد انتخابة لفترة رئاسية ثانية. وتابع هذه الانتخابات عدد كبير من الوسائل العالمية لاسيما وسائل المحلية والدولية الشرقية والغربية. وإذا تناولنا تغطية هذه الوسائل الإعلامية الشرقية والغربية والأخبار التي قدمتها والتحليلات وغيرها حول الانتخابات منذ مرحلة مبكرة منها وحتى نهايتها، سنرى أن هناك فارق كبير بين وجهات النظر التي تتبناها والتقييمات التي تقدمها هذه المؤسسات الإعلامية. تدفعنا

هذه الاختلافات إلى الوقوف عند التحليلات والتوقعات الخاصة لهذه المصادر الإعلامية فيما يتعلق بمرحلة الانتخابات.

الانتخابات التركية في وسائل الإعلام الشرقية

تابعت المؤسسات الإعلامية الشرقية الانتخابات التركية التي جرت في مايو/ أيار 2023 عن كثب واهتمام بالغ. وعلى الرغم من وجود تقييمات مختلفة لهذه المرحلة في وسائل الإعلام الشرقية المكتوبة والمرئية التي يعتبر بعضها محلية والبعض الآخر دولية، إلا أن التحليلات والتوقعات تركزت في معظمها حول الانعكاسات المحتملة على الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الإقليمية، في حال حدوث تغيير في السلطة الحاكمة في تركيا. ولم تتناول وسائل الإعلام التحليلات ومحتويات الأخبار الواردة في هذا السياق في فترة قبل الانتخابات وما بعدها من زاوية تركيا فقط، بل أكد الإعلام أهمية هذه الانتخابات من حيث الديناميّات في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا ومنطقة الخليج.

كانت النقطة المشتركة التي أكدت عليها معظم التحليلات المتداولة في فترة ما قبل الانتخابات هي أن منطقة الشرق الأوسط ستكون المكان الذي سيتعرض إلى أكثر تغيير في حال تغير السلطة في أنقرة. وأكثر ما لفت الانتباه في هذه التحليلات هي التركيز على الاختلافات بين سياسات تحالف الجمهور بقيادة رجب طيب أردوغان وتحالف الشعب بقيادة كمال كيليتشدار أوغلو فيما يتعلق بالأهداف والأولويات الإقليمية. وفي الوقت الذي أفادت فيه هذه الوسائل الإعلامية أن تطوير العلاقات مع الغرب تعتبر من أولويات السياسة الخارجية لتحالف الشعب، أشارت إلى أن تحالف الجمهور يولي أهمية كبيرة لتطوير العلاقات مع مناطق الشرق الأوسط والخليج وإفريقيا. وفي هذا السياق، قالت الصحافة

الشرقية أن نتائج الانتخابات يمكن أن تؤدي إلى تغييرات وانعكاسات مهمة ليس فقط لتركيا ولكن أيضا للمنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد، أعطيت مساحة كبيرة إلى الآراء التي تفيد بأن أي تغيير محتمل في السلطة من شأنه أن يؤدي إلى انسحاب عام من منطقة الشرق الأوسط وتحوّل كبير في السياسات المتعلقة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وتم الإشارة إلى أن تحالف الشعب في حال وصوله إلى السلطة فمن المرجح أن يتبنى نهج سياسة خارجية تجاه أوروبا والغرب، وأن احتمالية إعطاء تركيا الأولوية لإفريقيا أقل بكثير منها تجاه أوروبا والغرب.

وأبدت المصادر الإعلامية الشرقية اهتماما كبيرا بتحقيق تحالف الجمهور الأغلبية في الجولة الأولى وإجراء جولة ثانية للانتخابات الرئاسية جراء عدم تحقيق مرشحه للأغلبية المطلقة في الجولة الأولى. ولفتت وسائل الإعلام في الشرق الأوسط وإفريقيا الانتباه إلى أن نفوذ تركيا في منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا قد ازداد بشكل كبير في السنوات العشرين الماضية، وفي هذا السياق، فإن مستقبل العلاقات الثنائية مع تركيا مرتبط بالمرشح الذي سيفوز في الجولة الثانية. وأوضحت هذه المصادر أن هذه المناطق وتركيا قدما فرصا كبيرة لبعضها البعض من خلال إمكانياتهما الاقتصادية والتجارية والأمنية والجغرافية، وبالتالي يجب الحفاظ على هذه العلاقات وتعزيزها أكثر وأكثر. وأشارت إلى أن علاقات تركيا مع دول الشرق الأوسط وإفريقيا مهمة من الناحية الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، كما أكدت أن تركيا طرف فاعل مهم وفعّال في هذه المناطق، وشددت على ضرورة الحفاظ على هذه الديناميّة في العلاقات الثنائية حتى لو تغيرت السلطة في تركيا.

الانتخابات التركية في وسائل الإعلام الغربية

تمت متابعة الانتخابات التركية في مايو/ أيار 2023 باهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام الغربية منذ اللحظة الأولى. وفي هذا السياق، أفردت وسائل الإعلام الغربية الرئيسية البارزة مثل واشنطن بوست وغارديان ونيويورك تايمز وإيكونوميست تايمز مساحة كبيرة للعديد من الأخبار والتعليقات والتحليلات والتقييمات فيما يتعلق بفترة ما قبل الانتخابات وما بعدها.

وأوضحت التحليلات المتعلقة بالانتخابات التركية أن هذه الانتخابات مهمة للغاية ليس فقط من حيث تحديد من سيحكم تركيا، ولكن أيضا في كيفية حكم البلاد، ومستقبل الاقتصاد والسياسة الخارجية لتركيا. كما أشارت في هذا السياق إلى أن الانتخابات تمثل منعرجا هاما فيما يتعلق بأمن أوروبا والشرق الأوسط. ولفتت وسائل الإعلام الغربية التي نشرت إحاطات انتخابية لتحالفي الجمهور والشعب الانتباه إلى أن تطوير العلاقات مع الغرب من ضمن أهداف السياسة الخارجية لتحالف الشعب، فيما

قدمت تحليلات من منظور نقدي لسياسة تحالف الجمهور الخارجية تجاه مناطق الشرق الأوسط والخليج وإفريقيا.

وأبرزت وسائل الإعلام الغربية التي تابعت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية باهتمام بالغ، أهمية العامل الاقتصادي ومسألة الزلزال الذي ضرب تركيا في فبراير/ شباط، مشيرة إلى أن رجب طيب أردوغان هو صاحب الحظ الأوفر للفوز بهذه الجولة.

نشرت وسائل الإعلام الغربية تحليلات وتعليقات إخبارية مكثفة تفيد بأن نتيجة الانتخابات سيكون لها انعكاسات مهمة على كل من تركيا وخارجها، وشددت كثيرا على أن تركيا تقع في منطقة جغرافية هامة بين قارتي آسيا وأوروبا، وأنها إحدى أهم الجهات الفاعلة المهمة في حلف الناتو. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت وسائل الإعلام الغربية أن تركيا بقيادة رجب طيب أردوغان الذي أعيد انتخابه رئيسا بأغلبية الأصوات في الجولة الثانية، من المرجح جدا أن تعمل على تطوير العلاقات مع روسيا ودول الشرق الأوسط والخليج، وأشارت إلى أن إعطاء تركيا العضو في الناتو أهمية لتطوير علاقاتها مع الغرب مهم للغاية من حيث المستوى الذي ستصل إليه هذه العلاقات. ولفت الإعلام الغربي إلى أن إعادة ترتيب العلاقات مع الغرب أمر بالغ الأهمية، فيما أشارت إلى أن مرحلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ربما تكتسب زخما أكثر في حال تغير محتمل للسلطة هناك.

وفي النتيجة، فإن وسائل الإعلام المحلية والدولية التابعة للعديد من الدول تابعت باهتمام بالغ الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في 14 و18 مايو/ أيار في تركيا. وفي الوقت الذي اجتمعت فيه العديد من وسائل الإعلام الغربية والشرقية فيما يتعلق بمتابعة مرحلة الانتخابات التركية عن كثب وضرورة تطوير العلاقات الثنائية مع تركيا، إلّا أنه كان هناك اختلافات بشكل كبير عن بعضهم البعض في تحليلاتهم وتقييماتهم وتوقعاتهم فيما يتعلق بهذه المرحلة. باختصار، في الوقت الذي وصفت فيه وسائل الإعلام الغربية احتمالية تغير السلطة بالأمر المهم لإعادة تحسين العلاقات التركية الغربية، لفتت الصحافة الشرقية الانتباه إلى احتمال أن يؤدي هذا التغيير إلى تحوّل في ديناميّات العلاقات الثنائية مع مناطق الشرق الأوسط والخليج وإفريقيا. ولكن بعد انتهاء الانتخابات في 28 مايو/ أيار، نقلت الوسائل الإعلامية للطرفين رسائل التهنئة، وأعلنا عن رغبتهما في تطوير العلاقات الثنائية مع تركيا. ■

حسنى تاش يتيم: أكاديمية من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة سقاريا.

الإعلام الفرنسي والانتخابات التركية: مبالغة بالاهتمام وغياب الحيادية

عبد النور تومي

أبدت الصحافة الفرنسية اهتماماً كبيراً بالانتخابات التركية، كباقي الصحف والمجلات الأوروبية والغربية الأخرى، وأعترف أغلبها بسر نجاح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان؛ كما جدد ساسة وإعلاميون فرنسيون الاعتراف بأن الرئيس اردوغان يحظى فعلاً بشعبية كبرى.

ركز الإعلام الغربي بعامة، والاعلام الفرنسي بخاصة، اهتمامه بشكل كبير ولافت على الانتخابات التركية الأخيرة، وبتركيز أكثر على شخص الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي أعيد انتخابه لعهدة رئاسية جديدة. من المعتاد ان الإعلام الفرنسي كان يهتم كثيراً بالانتخابات الرئاسية وإنتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة الأمريكية، وليس بالانتخابات التركية كما رأيناه في هذه المرة.

بعد أن أتى هذا الشخص المحافظ الذي لم يخف يوما تديّنه في بلد أراده التيار العلماني المتطرف أن تصبح العلمانية فيه هي دين تركيا "الحديثة"، وذلك في محيط اجتماعي وثقافي محافظ، برز نجم شخص الرئيس رجب طيب أردوغان في سماء إسطنبول المضيئة وفي وسائل الإعلام، وكذلك على مستوى الساحة السياسية والثقافية التركية، وبعقلية وثقافة وسلوك الرجل التركي العام وليس ذلك الرجل النخبوي.

قليل من يعرف أن الرئيس أردوغان كاد أن يكون لاعبا محترفاً في كرة القدم، وكان رفاقه على المستطيل الأخضر يلقبونه بالإمام القيصر، نسبة لأسطورة دفاع نادي بايرن ميونيخ ومنتخب ألمانيا الغربية في منتصف ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، فرانز بيكنباور، الذي كان يلقب بالقيصر، والرئيس أردوغان كان يلعب مدافعا محوريا في فريقه.

اعتراف بالهزيمة..ولكن على مضض

أبدت الصحافة الفرنسية اهتماماً كبيراً بالانتخابات التركية، كباقي الصحف والمجلات الأوروبية والغربية الأخرى، وأعترف أغلبها بسر نجاح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان؛ كما جدد ساسة وإعلاميون فرنسيون الاعتراف بأن الرئيس اردوغان يحظى فعلًا بشعبية كبرى. لا تقتصر على دعم فعلي متزايد من فئة شباب محافظ، متدين، ومتشبع بالمبادئ القومية- الإسلامية التركية، فعلى سبيل المثال تطرقت صحيفة فيغارو Le Figaro اليمينية، صاحبة نهج النشر المعادي للمسلمين المتدينين، وللإسلام عموما، الداعمة لفكرة "إسلام فرنسا" وللمسلمين ال"مندمجين" في المجتمع الفرنسي، بحسب قراءتهم لمسلمي فرنسا. فقد خصصت هذه الصحيفة الفرنسية مقالا حول فوز الرئيس أردوغان في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التركية، مؤكدة أن موقف أنصار

أردوغان لم يتزحزح مع استعدادهم للاحتفال بالنصر. وذكرت الصحيفة أن فوز أردوغان استطاع إعادة فكرة الاعتزاز لسكان القرى والأرياف والمناطق المتواضعة أمام النخبة الحضرية، أو كما عرفتهم الصحيفة بورثة الجمهورية العلمانية. وأضافت بأن "أنصار اردوغان يعتقدون ان الحكومات العلمانية السابقة أرادت أن تمحوهم، لكن الرئيس أردوغان أعادهم إلى الصورة". وأشارت الصحيفة إلى أن موقف أنصار الرئيس اردوغان لم يتزعزع على الرغم من الأزمة الاقتصادية، وكذلك على الرغم من تداعيات زلزال شباط في تركيا. وتابعت الصحيفة، يرى هؤلاء أنه ليس لدى المعارضة ما تقدمه، بصرف النظر عن خطر الانزلاق مرة أخرى إلى نفس حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن التي كانت سائدة في التسعينيات. وأضافت قائلة "يدافع أنصار حزب العدالة والتنمية عن مشروع إعادة بناء الدولة واستعادة قيم الإمبراطورية العثمانية مع التوفيق بينها وبين قيم الحداثة والتكنولوجيا".

صحيفة ليبراسيون Libération ذات التوجه اليساري المعتدل، والمقربة من النقابات العمالية والطلابية بفرنسا، أشارت في مقال نشر فيها بأن تركيا فكرياً واجتماعياً ليست إسطنبول كما يصوّرها الإعلام والنخب اليسارية والطبقة البورجوازية الليبرالية، فقد أوشكت نتيجة الانتخابات الرئاسية أن تكون معجزة، وكذلك نتيجة الانتخابات التشريعية، التي استطاع فيها حزب العدالة والتنمية أن يحتفظ بنصف المقاعد في البرلمان التركي.

نزعة عدائية

نشرت صحيفة لوموند Le Monde بعد اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية التركية في 28 أيار الماضي مقالاً جاء فيه: "ان انتصار الرئيس أردوغان جاء على أرضية -القومية- أكثر من فوزه على أرضية -الإسلاموية-", وشككت الصحيفة في ذلك المقال في المسار الديموقراطي والانتقال السلمي للسلطة في تركيا, حيث ورد فيه: "أن تركيا منذ فشل المحاولة الانقلابية سنة 2016 وهي تعيش تحت نظام ديمقراطي خاص، بصفة مركبة من كلمتي ديمقراطية وديكتاتورية: نظام ديمو-كتاتوري!".

موقع Mediapart الفرنسي ذو التوجه اليساري، وهو موقع إعلامي استقصائي أسسه الصحفي السياسي Edwy Plenel بعد مغادرته لعمله في صحيفة لوموند، نشر هذا الموقع عدة مقالات عبر فيها عن الأسى لخيبة الأمل القاسية التي تعرضت لها المعارضة التركية في هذه الانتخابات، علماً ان هذا الموقع سبق وان نشر عدة استطلاعات رأي تشير إلى فوز مرشح المعارضة كليجدار أوغلو في الجولة

الأولى من الانتخابات الرئاسية. وفي السياق ذاته، نشر راديو فرنسا على موقعه الرسمي ما يشير إلى امتعاضه من نتائج الانتخابات التركية الأخيرة، وراديو فرنسا كما هو معروف إذاعة تبث محلياً ودولياً، وهي تابعة مباشرة للحكومة الفرنسية، وتديرها الدولة الفرنسية عبر مجموعة France Media Monde الإعلامية المرتبطة رسمياً بوزارة الخارجية الفرنسية، ضمن سياسة التأثير في الجمهور المتواجد خارج فرنسا، بما في ذلك الجمهور العربي، إلى جانب منصات إعلامية فرنسية أخرى تعمل ضمن نفس التوجه، مثل فرانس24 عربي، وإذاعة مونت كارلو الدولية الناطقة باللغة العربية.

أما مجلة Le Point، وهي مجلة فرنسية أسبوعية يمينية متشددة، فقد نشرت مقالًا طويلًا للصحفي غليوم بريي Guillaume Perrier، الذي يقدم نفسه بوصفه خبيراً في الشأن التركي، عنوان المقال كان "اردوغان..بوتين آخر"، تضمن المقال جمل حول الرئيس اردوغان مثل

"الديكتاتور الذي يسعى لإعادة مجد الدولة العثمانية". مضامين هذا المقال، والمقالات المشابهة له، تعد نوع من التدخل السافر في شؤون الغير، وكأن الانتخابات التركية العامة تجري في فرنسا الغارقة في أزماتها ثلاثية الأبعاد: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل وحتى الجيو-سياسية.

الإعلام الفرنسي ينظر إلى تركيا من خلال مرآة مشوهة، تركّز على المراكز الحضرية الرئيسة، كأنقرة وإسطنبول وإزمير، وتتجاهل تركيا الأناضولية التي ترى في الرئيس أردوغان المرشح والقائد الوحيد القادر على ضمان استقرار بلد محاط ببؤر التوتر، ويمكنه رفع صوت تركيا عالياً على المستوى الإقليمي والدولي.

من يعتقد أنّ هذه الهجمة الشرسة من الإعلام الفرنسي على الرئيس التركي أردوغان، والدعوة الصريحة لإسقاطه، هي من أجل الديمقراطية، فما عليه إلا أن يراجع قراءته لهذا الإعلام الحاقد على الإسلام ولكل صورة إيجابية عنه، إنّه إعلام يحب الإثارة والنمطية وتصوير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA منطقة خراب وعنف وتطرف ديني وفساد.

كخاتمة، ان الشعب التركي سبق وأن أثبت للعالم إيمانه العميق بالمسار السلمي الديمقراطي، من خلال مواقفه في ليلية المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز 2016 ، حينها خرج ملايين الأتراك، على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والمذهبية والعرقية والطبقية، معبرين بصوت واحد عن رفضهم عودة تركيا إلى عهد الانقلابات والأزمات السياسية، وبعد نتائج الانتخابات الأخيرة في تركيا نستطيع التحدث عن النموذج التركي الناجح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى فرنسا أن تعلم أن الجمهورية التركية الثانية تستطيع أن تجمع بين وسطية الإسلام واعتدال الحداثة. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

تمرد قوات فاغنر الخاطف: المدلولات والتداعيات

واثق السعدون

ما زالت الصورة الذهنية لموقف بوتين من مصير قوات الفاغنر وقائدهم مشوشةً, خلال كل الخطابات التي ألقاها بوتين بعد انتهاء التمرد, نجده مرةً يصفهم بالأبطال الوطنيين, ومرةً يصفهم بالخونة والمتآمرين. كذلك تصريحات القيادات العسكرية الروسية حول مصير الفاغنر هي الأخرى متباينة.

هنالك شعور عام بأن هنالك حلقات مفقودة في سلسلة تطورات التمرد الخاطف الذي قامت به قوات فاغنر الروسية غير النظامية في يومي24/23 حزيران الماضي, والذي استمر لحوالي 24 ساعة, ثم انتهى بطريقة دراماتيكية ذات نهايات سائبة. كل المهتمين بشؤون روسيا يفتشون الآن عن الحيثيات المخفية التي لم تكشف للآن عن ذلك التمرد, لعلها تساعد في فهم واستيعاب المواقف التي ما زالت مبهمة ضمن سياق ذلك الحدث. حيث أن بداية ذلك التمرد, وسرعة تصاعد الحوادث فيه، ثم انتهائه بتلك الطريقة "الباهتة"، أظهرت هشاشة كبيرة في الأوضاع السياسية والأمنية في روسيا الاتحادية، لا تنسجم مع المكانة المرموقة التي تتبوأها روسيا وقواتها المسلحة في التصنيفات والمعايير العالمية، بل وحتى في تقديرات أعدائها لها. في العام 1939 قال ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، بأن روسيا هي "لغز في داخل لغز ملفوف بالغموض"

يوم مليء بالمفاجئات

تفاجأ العالم في ليلة 24/23 حزيران الماضي بإعلان يفغيني بريغوجين

قوات فاغنر الروسية غير النظامية، بأن القوات الروسية النظامية نفذت هجمات جوية على مواقع قواته، خلفت العديد من القتلى والجرحى في صفوف قوات الفاغنر، وأنه قرر محاسبة القيادات العسكرية الروسية التي أمرت بتنفيذ تلك الهجمات "بنفسه"، متهماً وزير الدفاع الروسي الجنرال سيرغي شويغو ورئيس الأركان الجنرال فاليري غيراسيموف بالوقوف وراء تلك الهجمات.

كبرت المفاجأة، بعدما شاهد العالم في تلك الليلة من خلال شاشات التلفاز ومواقع التواصل الاجتماعي إندفاع قوات الفاغنر عكس اتجاه الجبهة في أوكرانيا، بأرتال عسكرية منتظمة من القطعات المدرعة والآلية، عابرةً الحدود الأوكرانية-الروسية باتجاه مدينة روستوف-نا-دونو في جنوب روسيا الاتحادية، وهي عاصمة المقاطعة الفيدرالية روستوف أوبلاست، التي تضم مقر قيادة العمليات العسكرية الروسية في الحرب الأوكرانية.

مع انتصاف نهار يوم 24 حزيران كانت قوات الفاغنر تسيطر على جميع مواقع القوات الروسية النظامية في مقاطعة روستوف ومقاطعة فورونيج الجنوبية المجاورة لها، بما فيها مقر قيادة العمليات العسكرية الروسية والمطار الرئيس في روستوف. فضلاً عن توجه أرتال كبيرة منها نحو العاصمة موسكو. تخلل ذلك ورود أنباء شبه مؤكدة ومدعمة ببعض الفيديوهات عن قيام قوات الفاغنر باسقاط بعض مروحيات الجيش الروسي التي حاولت استهدافهم. تلك التطورات أوحت لجميع المراقبين بأنهم أمام تمرد عسكري مكتمل الأركان تقوم به قوات فاغنر. بريغوجين أطلق على تمرده أسم "مسيرة العدالة".

في خضم ذلك خرج الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بخطاب شديد اللهجة من الكرملين، واصفاً ما جرى بأنه "تمرد مسلح سيتم الرد عليه بشكل قاس وساحق"، وأن ما حدث هو "خيانة داخلية وطعنة في الظهر"، وأن "الذين نظموا هذا التمرد المسلح ورفعوا السلاح ضد رفاقهم في القتال قد خانوا روسيا وسيتحملون مسؤولية ذلك"، وتابع بوتين "أن الطموحات والمصالح الشخصية لمن قرر تنفيذ هذا التمرد دفعهم لخيانة البلد". لم يتأخر بريغوجين في الرد على خطاب بوتين، ووصفه بتسجيل فيديو بثه بريغوجين من مقره في روستوف بأنه "خطاب مخيب للظن"، وأن "الرئيس بوتين مخطئ بشكل كبير فيما يخص خيانة الوطن"، وأضاف بريغوجين" نحن وطنيون، وأولئك الذين يعارضوننا اليوم هم الذين تجمعوا حول الخيانة" بحسب تعبيره، و"أنه ورجاله لن يسلموا أنفسهم لأي جهة

تطلب منهم ذلك، سواء طلب منهم ذلك الرئيس أو جهاز الأمن الفيدرالي أو غيرهم". وان قواته مستمرة بالتوجه إلى موسكو للقضاء على الخونة الحقيقيين والفاسدين في القيادة العسكرية الروسية-بحسب وصفه-. حينها وصف بعض السياسيين والقادة العسكريين الروس ما يجري بأنه "إنقلاب عسكري".

قبيل حلول مساء يوم 24 حزيران, تواردت الأنباء عن وساطة رئيس بيلوروسيا ألكسندر لوكاشينكو لحل هذه الأزمة, وبحسب بيان الرئاسة البيلوروسية حول هذه الوساطة فأن لوكاشينكو كان يجري اتصالاته مع بريغوجين منذ ظهيرة ذلك اليوم بالتنسيق مع الرئيس بوتين, وأن لوكاشينكو تمكن أخيراً من اقناع بريغوجين بالعدول عن فكرة اقتحام موسكو. بعد الإعلان عن وساطة لوكاشينكو أصدر بريغوجين تسجيلاً صوتياً ليعلن فيه قبوله بتلك الوساطة, جاء فيه أنه سيوقف تقدم أرتال الفاغنر التي وصلت حينها إلى مسافة 200 كم فقط من موسكو، وسيعيدهم إلى قواعدهم السابقة "تجنباً لإراقة الدماء الروسية". بيان الرئاسة البيلاروسية أشار إلى إن مبادرة لوكاشينكو تتضمن منح عناصر فاغنر حصانة قانونية، بالإضافة إلى النظر في تنفيذ بعض مطالب قائد فاغنر. بعد ذلك مباشرة، في ذلك المساء المليء بالمفاجئات، صرح الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف بأنه سيتم إسقاط الدعاوى القضائية ضد بريغوجين وسيغادر إلى بيلاروسيا!

تساؤلات وسيناريوهات واستنتاجات

هذا الكم من الأحداث الخطيرة في يوم واحد، أثار عدة تساؤلات، وتلك التساؤلات فتحت المجال لطرح عدة سيناريوهات لتفسير ما حدث. التساؤل الرئيس كان حول ضعف ردة فعل القوات العسكرية الروسية تجاه ذلك التمرد، بالرغم من توعد بوتين بخطابه في ذلك اليوم بسحق المتمردين. فقوات فاغنر كانت تتقدم نحو العاصمة بأربعة أرتال عسكرية كبيرة واضحة، تضم من 150-400 آلية عسكرية، سالكةً الطريق الاستراتيجي السريع M4، بدون أي مقاومة تذكر، بحسب ما أورده حينها موقع "ريبار" العسكري الروسي. فضلاً عن قيام قوات فاغنر بإسقاط طائرات عسكرية للجيش الروسي، بعد ثلاثة أيام من انتهاء التمرد نشرت وزارة الدفاع الروسية صور الطيارين والأطقم الجوية الذين قُتلوا في ذلك التمرد، 8 من طاقم طائرة شحن عسكرية روسية IL-22، وإثنان من طاقم مروحية روسية. هذا التساؤل أثار موجة من التهكم في الرأي العام الروسي، حيث تناقل الروس في منصات التواصل الاجتماعي مقولة "الآن عرفنا ماذا نفعل لو هاجمتنا قوات الناتو، نحفر الاسفلت ونتصل بلوكاشينكو!"، في إشارة إلى إجراءات القوات الروسية بقطع بعض الطرق والجسور التقريبة إلى موسكو عندما أصبحت قوات الفاغنر على مشارف العاصمة. هذا التساؤل قاد إلى تساؤلات آخرى حول حقيقة هذا التمرد، هل هو عفوي وليد اللحظة، أم هو تمرد مخطط له مسبقاً، أو مسيطر عليه

وعلى مألاته؟ سواء من بوتين أو من أعدائه. وإذا كان هذا التمرد حقيقي وعفوي لماذا لم يتدخل بوتين بجدية لانهاء الخلافات بين بريغوجين والقيادة العسكرية الروسية وتهدئة هذه الأزمة التي تتصاعد منذ شهور؟ كيف حصل هذا التمرد مع كل العلاقة الصميمية التي تربط بين بوتين وبريغوجين؟

كل هذه التساؤلات أطلقت العنان لانتشار عدة سيناريوهات انطلقت من مخيال المراقبين للشأن الروسي، لتفسير ما حدث في يوم تمرد الفاغنر، منها ما ذهب إلى أن بوتين هو من خطط لحدوث هذه الأزمة، حتى يكشف من سيتعاطف مع تمرد الفاغنر من النخب العسكرية والسياسية الروسية، بمعنى يريد التعرف على من لديه استعداد لخيانته في المستقبل. ومن السيناريوهات ما ذهب إلى أن هذا التمرد تم الاتفاق عليه مسبقاً بين بريغوجين وأطراف غربية، إلا أن بريغوجين أنقلب عليهم في اللحظات الأخيرة.

في الواقع، وفي ظل استمرار شحة المعلومات المؤكدة عن خفايا انقلاب فاغنر الخاطف، لا يمكننا البناء على سيناريوهات تستند على التكهنات لا على الحقائق. ولكن يمكننا التوصل إلى استنتاجات مبنية على تحليل منطقي للمعطيات الجلية لهذه الأزمة. المفكر الروسي ألكسندر دوغين، المعروف بدعمه لبوتين ولحربه على أوكرانيا، قال عن ذلك التمرد بأن "الكثيرين لم يستطيعوا استيعاب وفهم أحداث 24 حزيران, لذلك يلجأون للقول بأن كل شيء لم يكن حقيقياً, أو كل شيء كان معداً مسبقاً, ولكنني أقول لهؤلاء بأن كل شيء كان حقيقياً في 24 حزيران...لقد وقفت روسيا في ذلك اليوم على حافة الهاوية". وخلال الإعلان عن وساطة لوكاشينكو قال دوغين "لوكاشينكو زعيم حقيقي..إنه ينقذ بلدنا".

مما سبق، يمكننا الاستنتاج بوجود خلل واضح في المنظومة السياسية والأمنية في روسيا، فهنالك على ما يبدو "ارتخاء" في قبضة بوتين وتراجعاً في قدرته على القيادة والسيطرة على المشهد الأمني والسياسي في روسيا، كذلك لا يمكن انكار الارتباك والضعف الواضح في التنسيق بين الجناح السياسي والجناح العسكري في النظام الروسي، فضلًا عن وجود ثغرات كبيرة في تدابير الأمن الداخلي في روسيا تجاه الاضطرابات المسلحة المحلية، بدليل أن قائد قوات الحرس الوطني الروسي الجنرال فكتور زولوتوف، وهي القوات المعنية بشكل مباشر بتدابير الأمن الداخلي في روسيا، قد أعلن بعد يومين من انتهاء ذلك التمرد، بأنه قد طلب من الرئيس بوتين ضرورة أن يتم تجهيز قواته بالأسلحة الثقيلة والدبابات، لتعزيز الأمن الداخلي الروسي.

بل أن حتى بريغوجين قال في أول تصريح له بعد انتهاء تمرده بيومين: "ان قطعنا لمسافة 780 كم دون أي مقاومة تذكر، وتقدمنا نحو موسكو، قد كشف وجود مشاكل خطيرة في الأمن في روسيا." وأضاف بريغوجين: "بأن الهدف من حركته كان منع تدمير شركته العسكرية الخاصة - فاغنر-، ومحاسبة الأشخاص الذين ارتكبوا عددًا كبيرًا من الأخطاء أثناء قيادتهم للعمليات العسكرية، من خلال أفعالهم غير المهنية، وتقديمهم للعدالة". وأشار إلى أن قراره الذهاب الى موسكو اتخذ بعد الهجوم الصاروخي على معسكرات فاغنر. كما قال بريغوجين: "أننا ذهبنا باتجاه موسكو للتظاهر احتجاجا وليس لقلب الحكومة في البلاد. لم يقتل عناصرنا أي شخص على الأرض، لكن مقاتلي فاغنر نادمين على إسقاط الطائرات الروسية، لقد كان ذلك دفاعا عن النفس". وعن وساطة لوكاشينكو قال بريغوجين: "مد لوكاشينكو يده وعرض حلولًا وضمانات، وعادت الأرتال إلى الوراء وذهبت إلى المعسكرات الميدانية".

رئيس لجنة الدفاع بمجلس الدوما (البرلمان الروسي) أندريه كارتابولوف صرح بعد انتهاء التمرد بأيام قليلة، بأن بريغوجين قبل شروعه بالتمرد بفترة كان قد رفض تنفيذ قرار لوزارة الدفاع الروسية بإبرام عقود لجميع عناصر الشركات الأمنية الخاصة مع وزارة الدفاع، وبالتالي تم تبليغه بأن الوزارة ستوقف تمويل قوات الفاغنر وامدادها بالعتاد.

أخطر ما صدر عن بريغوجين في رسائله الصوتية الغاضبة التي كان يبثها في يوم التمرد، هو كشفه للعدد الحقيقي للخسائر الروسية في الحرب الأوكرانية من جهة، وتشكيكه بالدوافع الروسية لخوض الحرب في أوكرانيا، عندما قال "ان الحمقى في القيادة العسكرية الروسية ضحوا بـ100000 من شباب روسيا بسبب أخطاؤهم الكارثية في قيادة العمليات في أوكرانيا" و "ان هؤلاء الحمقى تحمسوا للحرب في أوكرانيا من أجل الترقيات العسكرية ومصالحهم الشخصية".

بريغوجين عندما يطلق هكذا تصريحات، هو يعرف جيداً بأن هنالك جزء من الرأي العام الروسي يؤيده، بل هنالك جزء من المنظومة السياسية والعسكرية الروسية تؤيد طروحاته، وهذا مؤشر قوي على وجود "تململ" في الداخل الروسي من أعباء الحرب في أوكرانيا، لذلك بوتين هو الآن بحاجة ماسة إلى إعادة تنظيم الجانب المعنوي للشعب والجيش الروسي، حيث أن مواقف وأحداث تمرد الفاغنر أظهرت بوتين والجيش الروسي بمظاهر الضعف. وبالفعل عقد بوتين سلسلة من الاجتماعات بالقيادات السياسية والأمنية بعد يومين من انتهاء التمرد، ركز فيها على رفع الجانب المعنوي للأمة الروسية. ولكن ما زالت الصورة الذهنية لموقف بوتين من مصير قوات الفاغنر وقائدهم مشوشةً، خلال كل الخطابات التي ألقاها بوتين بعد انتهاء التمرد، نجده مرةً يصفهم بالأبطال الوطنيين، ومرةً يصفهم بالخونة والمتآمرين. كذلك تصريحات القيادات العسكرية الروسية حول مصير الفاغنر هي الأخرى متباينة. فمنهم من يقول انهم سيسحبون الأسلحة والدبابات والمعدات الثقيلة من الفاغنر، ومنهم من يقول بأنه سيتم دمجهم بالجيش الروسي، ومنهم من يقول انه سيتم تسريح الذين لديهم سجل جنائي من عناصر الفاغنر. ما نستطيع قوله في هذا الصدد بأن العصر الذهبي لقوات الفاغنر انتهى بهذا التمرد.

ردة فعل الغرب تجاه تمرد الفاغنر

ردة فعل الغرب تجاه تمرد الفاغنر كشفت هي الأخرى وجود اخفاق كبير في الاستخبارات الغربية، فلم يصدر ما يشير إلى وجود معلومات مسبقة "دقيقة" لدى الغرب عن توقيت وآلية بدء ذلك التمرد، ربما هم لديهم معلومات عن نوايا بريغوجين بالتمرد، ولكنهم لا يعلمون كيف ومتى، فمن غير المقبول أن الجيوش المنخرطة في حرب شبه عالمية ضد روسيا على الجبهة الأوكرانية، ليست لديهم خطط عسكرية مسبقة لاستثمار سحب مفاجيء لـ 25 ألف مقاتل من الفاغنر بكامل أسلحتهم ومعداتهم من الجبهة، وتحركهم عكسياً نحو العمق الروسي.

سياسياً، بعد حدوث تمرد الفاغنر، أكد معظم القادة والمسؤولين الغربيين على هشاشة الأوضاع في روسيا، وأن هنالك توترات داخل النظام الروسي، مشيرين إلى أن جهود الغرب وتكاتفهم في إطار الحرب في أوكرانيا، سبب رئيس يقف وراء خلخلة الأوضاع في روسيا. من جهة أخرى أشار تصريح لوزارة الخارجية الأمريكية بعد يومين من انتهاء تمرد الفاغنر، إلى أن الأوضاع ما زالت متحركة في روسيا، ومن غير الواضح ما هي التداعيات النهائية لذلك التمرد.

لا يمكن فصل تداعيات تمرد الفاغنر عن تفاعلات الحرب في أوكرانيا، وبحسب تحليلات الصحافة الغربية، فأن الدوائر الغربية غير راضية عن سرعة تقدم القوات الأوكرانية في استعادتها للأراضي التي احتلها الروس، وأن الجيش الأوكراني إذا ما استمر بالقتال بنفس الوتيرة الحالية، فأنه يحتاج إلى ربما إلى أكثر من 15 سنة حتى يحرر كامل أراضيه. بعض تلك التحليلات ذهبت إلى أنه إذا لم يحرز الأوكرانيون تقدماً كبيراً هذا الصيف، ربما سيرغب الغربيون ببدء مفاوضات سلام مع الروس.

خاتمة

ليس من السهولة فهم الأوضاع وتطورات الأحداث في روسيا، أو مقارنتها بأحداث مماثلة في أماكن أخرى من العالم، أو تقييمها وفق معايير متعارف عليها، فروسيا لها طبيعتها الخاصة في التفاعلات السياسية والأمنية، ولها تقاليدها الخاصة في إجراءات إدارة الدولة، التي لا تشبه بلداً آخر، لذلك على المتصدين لتناول الشأن الروسي سبر أغوار الشخصية الروسية والتعرف أكثر على خصائصها، وعلى الموروث السياسي والثقافي لهذا البلد، وتراكماته التاريخية. وبالعودة لمقولات تشرشل، فأنه وصف روسيا بأنها "أرض غامضة وخطيرة، تلعب بقواعدها الخاصة".

ولكن بالرغم من هذه الفرادة الروسية، يمكننا القول بأن تطورات الأحداث والمواقف التي رافقت تمرد الفاغنر الخاطف، أثبتت بأن إدارة الدولة في روسيا أقرب إلى الانموذج الشرقي من الانموذج الغربي، بل هي أقرب إلى الانموذج الشرق أوسطي.

من المراجعة السابقة لتطورات تمرد الفاغنر وتداعياته، قد يكون من المبكر القول بأن الانتصار النهائي للغرب على روسيا في الحرب الأوكرانية بات وشيكاً، ولكن يمكننا القول بأن تراجع روسيا في هذه الحرب قد بدأ، وأن الاستراتيجية العسكرية الروسية للمراحل المقبلة من هذه الحرب ستركز على الاحتفاظ بما كسبه الروس لحد الان في هذه الحرب، ومنع فقدانه تحت أي ظروف، لذلك نرى وجود خشية كبيرة حالياً لدى الغرب، من أن الضغط العسكري المتزايد، قد يضطر الروس لاستخدام أسلحة نووية تكتيكية، حينها سيتحول المشهد في الحرب الأوكرانية من مواجهة غير مباشرة بين الروس والغرب، إلى حرب عالمية مفتوحة. ■

واثق السعدون: باحث وأكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز أورسام.

مقابلة

الدكتور أليساندرو بوليتي مدير مؤسسة كلية الدفاع في حلف الناتو:

"علاقات تركيا بالغرب ستتطور أكثر بعد نتائج الانتخابات التركية الأخيرة"

عبد النور تومي

أورسام: أحدثت الانتخابات العامة التركية الأخيرة (التشريعية والرئاسية) إحساسًا بالإثارة في الشؤون العالمية، بعض وسائل الاعلام الأوروبية أشارت إلى ان الاهتمام العالمي بهذه الانتخابات شابه الاهتمام بالانتخابات الأمريكية. ما الذي جعل الانتخابات العامة التركية هذه المرة تاريخية ومختلفة؟

"هنالك أمرًا واحدًا مؤكدًا تمامًا، وهو أن تركيا لا تزال حليفًا مهمًا ويمكن الاعتماد عليه لحلف شمال الأطلسي الناتو، ومشاكلها ضمن إطار هذا الحلف هي بصراحة ثنائية مع بعض دول الناتو، ولا يمس حقًا الناتو كمنظمة."

من هو أليساندرو بوليتي؟

الدكتور أليساندرو بوليتي هو محلل سياسي واستراتيجي عالمي يتمتع بخبرة 30 عامًا. وهو مدير مؤسسة كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو، وهي المؤسسة البحثية الوحيدة من المنظمات غير الحكومية المنتسبة لحلف الناتو. الدكتور بوليتي يقوم أيضاً بتدريس مواضيع الجيوبوليتيك والاستخبارات في الجمعية الإيطالية للمنظمات الدولية .SIOI كذلك يقوم بوليتي بتدريس إدارة الصراعات والأزمات وصنع السلام في مؤسسات أكاديمية وبحثية عديدة. بوليتي كان باحثًا أول في مركز الدراسات العسكرية والاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الإيطالية .CeMiSS قاد بوليتي عدة مشاريع بحثية وترأس عدة مجاميع استشارية لصالح الناتو ومختلف المؤسسات الدفاعية والأمنية الأوروبية. ولد أليساندرو بوليتي وعاش في إيطاليا، ولكنه تنقل بدافع العمل وعاش في عدة بلدان أوروبية، فهو يجيد اللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية بالإضافة للغته الأم الإيطالية. قام بوليتي بتأليف 25 كتابا في الشؤون الاستراتيجية والأمنية، فضلًا عن عشرات البحوث والمقالات، آخر كتبه "وداعاً ميركل" وهو عبارة عن تحليل تاريخي لسيرة المستشارة الألمانية السابقة انجيلا ميركل.

الدكتور أليساندرو بوليتي: من المفهوم أن وسائل الإعلام تميل إلى إجراء مقارنات شعرية وبلاغية. السياسة شيء آخر. فالمهم في هذه الانتخابات أنها كانت محل نزاع سياسي عادل، واعتبر التصويت حراً. كان على أردوغان أن يواجه مرشحًا قادرًا على تمثيل جزء كبير من الناخبين الأتراك. الانتخابات أجريت وانتهت، والآن حان وقت العودة إلى العمل، سواء في أنقرة أو خارج البلاد (في الخارج). ومن ثم، كانت هذه الانتخابات خاصة بالطبع لأن لدى الناس، على الأقل بعض الناس، توقعات بحدوث تغيير ما في المعادلة السياسية، وهو أمر طبيعي جدًا في النقاش السياسي. لكن في النهاية، أعطوا تفويضًا آخر وأكد الأغلبية تأييدهم للحقبة الطويلة جدًا لحكومة أردوغان. هذا رائع للغاية، لأنه لا يمكن لعدد كبير من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات أن يكون لهم مثل هذا التأييد الشعبي طويل الأمد. وبالنسبة لبقية الأمور، غدًا يوم آخر.

أورسام: هل يمكننا القول أن ذلك بسبب شخصية الرئيس التركي الذي أعيد انتخابه رجب طيب أردوغان؟

الدكتور أليساندرو بوليتي: توقعات وسائل الإعلام شيء والسياسة شيء آخر. أعتقد أنه بالطبع بعد سنوات عديدة في السلطة، فإن الرغبة في أشياء جديدة وأشخاص جدد في السلطة، أمر مفهوم تمامًا. إنه جزء من النظام الإعلامي. لكن السياسة ليست كذلك. لذا، في الدول الديمقراطية يبقى المرء أو يذهب لأنه يفوز في الانتخابات، ومن ثم يكون قادرًا على الحكم. في هذه الحالة، فإن شخصية أردوغان هي بالطبع شخصية سياسية هائلة. إنه قادر جدًا على إبقاء حزبه في السلطة. لديه سجل حافل في الحكومة. وهذا ما يهم حقًا. أود أن أضيف أيضًا أنه حتى لو فاز كيليجدار أوغلو في تلك الانتخابات، رأى العديد من المحللين أن السياسة الخارجية التركية لن تتغير بعمق أو بين عشية وضحاها، لأن الضرورات والمصالح الاستراتيجية المحددة هي على الأرجح استراتيجيات طويلة الأمد للسياسة الخارجية.

أورسام: سواء أحبه المرء أو يكرهه، في الواقع أردوغان قد أحدث تغييراً تاريخياً في سياسة تركيا وفي ثقافتها السياسية بشكل عام. ما هو رأيك؟

الدكتور أليساندرو بوليتي: يجب أن يكون الأمر مثيراً للاهتمام، إذا كان هنالك بعض المؤرخين، من داخل تركيا وخارجها، يبحثون عن تجارب تاريخية ملهمة ومفيدة، فأنني أقترح عليهم أن يبدئوا في جمع المواد لكتابة تاريخ وسيرة ذاتية لعصر حزب العدالة والتنمية، الجيد منها، أو غير الجيد، النجاحات أو الاخفاقات. تغيرت السياسة التركية كثيراً بسبب وجود أردوغان وتأثيره. فقد تغيرت معادلة متى يمكن للجيش التركي أن يتدخل في السياسة. وهذا تغيير مهم، وهو تغيير يحدث فرقًا كبيرًا مقارنة بالعديد من البلدان المجاورة الأخرى، خاصة في العالم العربي، وحتى بعض الديمقراطيات الراسخة في بعض الأحيان لديها عدد كبير جدًا من الجنرالات الذين يمارسون السياسة. الأمر الآخر هو أن تركيا بدأت تمتلك نموذجًا مختلفًا، نوع مختلف من السياسة الخارجية، بالطبع لم يكن الأمر سهلاً دائماً، لقد بدأت الحكومات الأولى لحزب العدالة والتنمية حقا بدون مشاكل، والآن ترى أن هنالك مشاكل. لكن هنالك أمرًا واحدًا مؤكدًا تمامًا، وهو أن تركيا لا تزال حليفًا مهمًا ويمكن الاعتماد عليه لحلف شمال الأطلسي الناتو، ومشاكلها ضمن إطار هذا الحلف هي بصراحة ثنائية مع بعض دول الناتو، ولا يمس حقًا الناتو كمنظمة. أدرك أردوغان ذلك في وقت مبكر جدًا. لكن لسوء الحظ، لم تكن هنالك فرصة كبيرة لتركيا لدخول الاتحاد الأوروبي. أنا شخصياً لا أعتقد أن هذه مسألة مغلقة، لكن في هذه اللحظة، لا بالتأكيد، هذه المسألة في وضع الانتظار تمامًا. من جانب آخر، من الواضح أن هذه الحكومة وضعت تركيا بقوة في مركز المسرح السياسي

الإقليمي وأحيانًا على الساحة العالمية فيما يتعلق بالشؤون الداخلية. لقد مر وقت، كما تعلمون، كان الإجماع الشعبي على دعم حكومة حزب العدالة والتنمية فيه مرتفعًا للغاية، وكان الاقتصاد التركي أيضًا في حالة أفضل. الآن الأوضاع تختلف، لكنه أمر عادي، يمكن أن تتعرض له أي حكومة، خاصة عندما يكون لديك أزمة اقتصادية طويلة بدأت بالفعل في عام 2006، وقد تفاقمت بسبب جائحة COVID-19، ومن ثم تداعيات هذه الحرب المؤسفة في أوكرانيا. لذا، نعم، لقد أحدث أردوغان تغييراً كبيراً في السياسة التركية.

أورسام: لقد أيد الكثير من النخب ووسائل الإعلام في الغرب وحتى بعض القادة السياسيين الغربيين مرشح المعارضة التركية السيد كمال كيليجدار أوغلو. كيف سيتعايش الغرب مع الرئيس الذي أعيد انتخابه رجب طيب أردوغان الآن؟

الدكتور أليساندرو بوليتي: لا أستطيع القول إن الغرب كليًا كان يدعم كيليجدار أوغلو. نعم هنالك دوائر إعلامية معينة وصناع رأي وبعض المثقفين وأيضاً بعض السياسيين، نعم فعلوا ذلك. لكن هذا جزء من الجدل السياسي العادي. أما بعد انتهاء الانتخابات، حسنًا، السياسة هي فن الممكن. وأعتقد أن هنالك الكثير من المصالح المشتركة للغرب مع تركيا. هنالك عدد من الدول الأوروبية المهمة، وكندا والولايات المتحدة، جميعهم لديهم مصلحة مشتركة للعمل مع تركيا، في جهود الوساطة بين طرفي الصراع إنهاء هذه الحرب المشينة التي تدور رحاها في أوكرانيا منذ أكثر من عام ونصف. وهذه أول مصلحة مشتركة قوية للغاية بين الغرب وتركيا. المصلحة المشتركة القوية الأخرى، هي العمل المشترك مع تركيا لتحقيق استقرار أكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وربما حتى منطقة الساحل والصحراء. حيث إن تركيا حاضرة ومؤثرة بقوة على طول الحدود السورية، في ليبيا، وفي البحر الأسود. لذا فهي في الحقيقة قضايا ربما ليس من اللطيف تقديمها للرأي العام، بمعنى أن الرأي العام يبدأ بالتعب من هذه المشاكل، إنهم يريدون حلولًا، ولكن يمكن حل هذه المشكلات، بما في ذلك، على ما أعتقد، المشكلات المتعلقة بسوق الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، الطاقة هي مصلحة مشتركة أخرى قوية للغاية بين الغرب وتركيا، إلى جانب الأمن الغذائي والأمن البحري. لذا فإن

الأساس لتعايش وتعاون أكبر بين تركيا والغرب موجود. هذا يعتمد بالتأكيد على تفاعل الدول المختلفة ضمن هذا الإطار.

أورسام: أظهر الناخبون الأتراك قدرًا كبيرًا من النضج والوعي السياسي. هل تحرز العملية الديمقراطية التركية تقدما؟ هل يمكن الحديث عن النموذج التركي الذي سيؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

الدكتور أليساندرو بوليتي: أعتقد أن الانتخابات التركية أعطت مقياسًا حول كيفية مناقشة مختلف القضايا التي تهم الشعب، وكيفية انتقاده، ومن ثم التصويت عليها. تميل الديمقراطيات إلى أن تكون ناقصة. أعتقد أننا لا نشهد اليوم مجرد تراجع للديمقراطيات في جميع أنحاء العالم، ولكن لسوء الحظ أننا نعيش تضاؤل الجودة داخل الديمقراطيات. أعتقد أن قلة قليلة من البلدان يمكنها أن تتباهى، بالرضا عن كيفية عمل ديمقراطياتها. على المرء فقط إلقاء نظرة على الولايات المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وإسرائيل، والمملكة المتحدة، والقائمة تطول. بعض البلدان تفعل أفضل من غيرها. لذلك هنالك تقدم في الديمقراطية التركية، وهنالك في نفس الوقت جوانب أقل حماسة أيضاً. وهذا جزء منه بالطبع بسبب الحكم الانتخابي الذي يصدره الناخبون عند التصويت. أعتقد أن لدى أردوغان كل الإمكانيات والأدوات لفهم أسباب عدم تصويت جزء كبير من الناخبين الأتراك له، والعمل على معالجة ذلك. ومع ذلك، فيما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا توجد ديمقراطية واحدة فقط. والديمقراطيات ليست موحدة. هذا شيء مهم آخر. لذلك بالنسبة للبلدان التي تواجه بالفعل صعوبات شديدة في عملياتها الديمقراطية، أو البلدان غير الديمقراطية، نعم، يمكن لتركيا أن تعطي مثالاً، ومن المهم أخذ ذلك في الاعتبار. مرة أخرى أقول، الديمقراطيات غير قابلة للكمال كما نرى كل يوم.

أورسام: هل تعتقد أنه ستكون هناك بعض التغييرات في السياسة الخارجية التركية بعد إعادة انتخاب الرئيس رجب طيب أردوغان؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي معالم هذه التغيرات المحتملة؟

الدكتور أليساندرو بوليتي: من المثير للاهتمام أن نرى أن حكومة الرئيس أردوغان فعلياً تواجه خيارات وتحديات تشبه إلى حد بعيد ما تواجهه إدارة الرئيس بايدن. فمن ناحية، أعتقد أن أردوغان سيواصل سياسته الخارجية التي يُطلق عليها السياسة متعددة الاتجاهات ذات المستويات المختلفة، مع جهات فاعلة إقليمية وعالمية مختلفة، وبفروق دقيقة مختلفة. ومن ناحية أخرى، هنالك مهمة إنعاش الاقتصاد التركي، وإعادة إعمار أجزاء البلاد التي دمرها الزلزال، إعادة البناء الاجتماعي لتلك المناطق. وهذا مشابه جدًا لما يصنعه بايدن، أو يحاول صنعه في الولايات المتحدة. إنها الأولوية الأولى لإدارة بايدن. وأعتقد أن هذا سيكون بالتأكيد إحدى الأولويات الكبرى لأردوغان لأنه كما قال أتاتورك: يجب تحقيق "السلام في الداخل، السلام في الخارج". هناك بالطبع بعض القضايا بين تركيا والاتحاد الأوروبي تحتاج أيضاً إلى تركيز اهتمام حكومة الرئيس اردوغان عليها. أما عن العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة، أعتقد أنه من المهم هنا أن نفهم أن تركيا بحاجة إلى المزيد من الأموال لإصلاح الاقتصاد، ولحسن الحظ فإن التأثيرات غير المباشرة للمصالحات التركية-الخليجية قد سهلت ذلك. المساعدة من دول الخليج مهمة بالطبع، لكن بالتأكيد الشراكات الاقتصادية مع الأوروبيين أيضاً مهمة لتركيا. يمكن أن يساهم الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيضاً، في عمليات تنشيط الاقتصاد التركي، إذا كانت هنالك إمكانية لإجراء حوارات وتفاهمات حول هذه القضايا. من جانب آخر، هنالك فرص. الفرصة الأولى، التي لا تعتمد بالطبع على إرادة أنقرة فقط، هي إمكانية أن تكون تركيا وسيطًا بين روسيا وأوكرانيا. لا يمكن لأوكرانيا، للأسف، بغض النظر عن النوايا الحسنة، أن تقرر بمفردها السلام، لسبب بسيط لم يحدث أبدًا في التاريخ. السلام ليس في فراغ. السلام في سياق. في هذا السياق، هنالك لسوء الحظ العديد من الجهات الفاعلة بالإضافة لأوكرانيا. يمكن لتركيا أن تقوم بدوراً كبيرا في هذه المسألة إن أتيح لها ذلك. الأمر الآخر بالطبع هو مشروعات الغاز في البحر المتوسط. إذا كانت هناك فرصة بين أثينا وأنقرة لإجراء حوار هادئ حول هذه الأمور، وهذا ليس مستحيلًا، كما حدث مؤخراً بين السعودية وإيران، وبين أرمينيا وجورجيا وأذربيجان. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

البروفيسور احسان دوغراماجي 1915-2010: حياة زاخرة بالريادة والانجازات

سلجوق باجالان

في أحد المرات قال عبدالله غول، رئيس الجمهورية التركية الأسبق:" البروفسور احسان دوغراماجي هو شخص فريد، كرس حياته وثروته العائلية بالكامل للأجيال القادمة ولتطوير فرص التعليم والتعليم العالي للشباب".

ولد الراحل احسان دوغراماجي في محلة القلعة في مدينة أربيل عام 1915 لأسرة معروفة من تركمان العراق، فقد ذكر المؤرخ عباس العزاوي في كتابه (العراق بين احتلالين): "ان (دوغراماجي) من أقدم العشائر والبيوتات التركمانية في العراق وهم من أصحاب السطوة والنفوذ ويقطنون في مدينتي أربيل وكركوك، ومن أشهر فروع هذه العائلة أسرة علي باشا (والد احسان دوغراماجي)".

البدايات

درس احسان دوغراماجي التعليم الابتدائي في مسقط رأسه بأربيل، ومن ثم اكمل دراسته الثانوية بالمدرسة الأمريكية في بيروت، ودخل بعدها المدرسة الطبية في بغداد، وبعد ان درس فيها عامين غادر بغداد مع والده الى مدينة استانبول،

ليلتحق بكلية الطب في جامعة إسطنبول والتي تخرج منها عام 1938, وقد تمرن الدكتور دوغراماجي في مجال أمراض الأطفال في مستشفى "نمونة هاستاناسي" في أنقرة تحت اشراف البروفيسور الألماني ألبرت اكشتين, بعد ذلك عمل باحثاً طبياً بجامعتي هارفارد وواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. وعاد بعدها الى العراق حيث عمل طبيبا في مستشفيات بغداد وسامراء, ومن ثم التحق بكلية الطب في جامعة هارفارد الامريكية عام 1945 لنيل شهادة الاختصاص في طب الأطفال, عاد بعدها دوغراماجي في 1947 الى مدينة انقرة بتركيا حيث استقر فيها حتى نهاية حياته التي أدى فيها رسالته النبيلة في مجال العلم, حيث وصل الدكتور دوغراماجي إلى درجة "بروفيسور" في الطب في عام 1955, وتولى عمادة كلية الطب بجامعة

أنقرة ورئاسة جامعة انقرة في الأعوام 1963 - 1965, ورئاسة جامعة حاجت تبه بانقرة أيضا في الأعوام 1967 - 1975, ثم أصبح أول رئيس لمجلس التعليم العالي والبحث العلمي في تركيا بين الأعوام 1980 - 1992 (هذا المجلس يماثل وزارة التعليم العالي في البلدان الآخرى).

والد الدكتور احسان دوغراماجي هو علي باشا محمود دوغراماجي الذي شغل عدة مناصب في العهد العثماني، من أهمها: عضو في محكمة التمييز، رئيس بلدية اربيل، نائب في مجلس الأعيان عن محافظة اربيل، ووالدة الدكتور احسان دوغراماجي هي السيدة عصمت خانم، أبنة محمد علي قيردار، وهو أحد وجهاء مدينة كركوك وكان ممثلاً لهذه المدينة في مجلس المبعوثان العثماني لعدة أعوام. ويعود أصل عائلة الدكتور احسان الى قره محمد بك دوغراماجي، الذي كان من القادة العسكريين البارزين في الجيش العثماني في عهد السلطان مراد الرابع.

تزوج احسان دوغراماجي من السيدة "آيسر"، أبنة السياسي العراقي الراحل حكمت سليمان، الذي أصبح رئيساً لوزراء العراق في سنة 1936، حكمت سليمان هو حفيد محمود شوكت باشا الذي شغل منصب الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) في العهد العثماني. انجب احسان دوغراماجي من السيدة آيسر ثلاثة أبناء،من بينهم البروفيسور علي احسان دوغراماجي الذي تولى رئيس جامعة بيلكنت.

الريادة

يعد الدكتور احسان دوغراماجي رائد التعليم الجامعي الخاص في تركيا، ففي العام 1985 أسس دوغراماجي أول جامعة خاصة في تركيا، وهي جامعة بيلكنت (Bilkent بالتركية تعني مدينة العلم) في أنقرة، هذه الجامعة تعتبر الآن من الجامعات المتقدمة عالمياً. بعد نجاحه في مشروع جامعة بيلكنت، شجع دوغراماجي رجال الأعمال الأتراك الكبار آنذاك، مثل وهبي قوتش، وصاقب صابانجي، وحسني أوزيين، على

تأسيس جامعات خاصة أخرى في تركيا. دوغراماجي له الريادة أيضاً في تأسيس العديد من الكليات والمعاهد الطبية والمراكز الصحية الحكومية في تركيا.

لعدة سنوات كان دوغراماجي يتولى رئاسة وفد تركيا في البرلمان الصحي العالمي، ومن ثم رئاسة الوفد الأوروبي للبرلمان المذكور. خلال حياته شغل دوغراماجي عدة مناصب دولية، مثل رئيس المنظمة الدولية لطب الأطفال، ومستشار في منظمة الصحة العالمية، ونائب رئيس منظمة الصحة الأوروبية، الرئيس الثاني لمؤتمر الصحة العالمي. ورئيس لجنة البرامج في منظمة اليونيسيف، كما تم اختياره رئيساً فخرياً لمؤسسة الطب العالمية، ورئيساً فخرياً للاتحاد الدولي لطب للأطفال.

نال دوغراماجي عدة تكريمات في حياته، من تركيا ومن مختلف بلدان العالم، تثميناً لجهوده في خدمة العلم والانسانية، فقد تم منحه رتبة أميرال فخرية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1975, وميدالية أكبر مرتبة علمية في تركيا عام 2007، والمدالية الذهبية من مجلس الشعب المصري، وسفير الطفولة من منظمة اليونيسيف، فضلا عن عضويته في ما يقارب خمسين منظمة وجمعية علمية دولية. وتم ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية التركية ووزيرا للصحة، ولكنه اعتذر عن قبول كلا المنصبين، لاجل الاستمرار في الخدمة في المجال العلمي والطبي.

وكان "حيدر عليف" الرئيس السابق لجمهورية اذربيجان قد أمر بصنع تمثال للبروفسور دوغراماجي بطول يزيد على ثلاثة أمتار وأهداه له، غير ان "دوغراماجي" أمر بوضع التمثال في المخزن قائلا: "ستنصبون التمثال بعد مماتي". لكن بعد على إصرار "حيدر عليف"، تم اخراج التمثال من المخزن ونصب في حديقة جامعة بيلكنت.

دوغراماجي كان يتقن كثير من اللغات منها التركية والعربية والإنجليزية والألمانية والفرنسية. وبدأ بتعلم اللغة الإيطالية، وهو في التاسعة والثمانين من عمره. وكما قال بعض المقربين منه بانه بدأ في تعلم اللغة الصينية ايظاً في أواخر حياته.

واعترافا بفضله في التعريف بتركيا في جميع انحاء العالم، قام مجلس الأمة التركي الكبير (مجلس النواب) بمنح احسان دوغراماجي "وسام الشرف" في عام 2007، حيث تسلّم دوغراماجي هذا الوسام من رئيس آنذاك بولند ارينج في مراسيم رسمية.

قالوا عن احسان دوغراماجي:

سليمان دميريل، رئيس الجمهورية التركية الأسبق: "احسان دوغراماجي رجل عبقري وطبيب ألمعي، وانسان بكل معاني الكلمة، ومن رجال التربية الأفذاذ، وفوق كل ذلك فإنه محب لوطنه الى اقصى حد".

في أحد المرات قال عبدالله غول، رئيس الجمهورية التركية الأسبق:" البروفسور احسان دوغراماجي هو شخص فريد، كرس حياته وثروته العائلية بالكامل للأجيال القادمة ولتطوير فرص التعليم والتعليم العالي للشباب".

كوفي عنان، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة:"يا بروفسور دوغراماجي: انك مواطن عالمي يحتذى به وتأمل الأمم المتحدة ان تجده في كل بلد".

البروفيسور هربرت سيمون، منى جامعة كارنيجي ميلون الأمريكية:" اني أجد فائدة كبيرة في تعاون معجزة بيلكنت للبروفيسور دوغراماجي مع جامعة كارنيجي ميلون التي انتسب اليها".

دونالد جيه جونستون، الأمين العام السابق لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:" احسان دوغراماجي ذو شخصية تركية مثالية، وأعتقد أن هذه الجملة تشبه ملخص قصة حياة إحسان دوغراماجي.

هالفدان ماهلر، المدير العام الفخري لمنظمة الصحة العالمية:" تتعامل منظمة الصحة العالمية مع أعمال الطاقة البشرية، ويمكن رؤية الطاقة البشرية من عدة زوايا مختلفة، أود أن أمثل بعضًا من عظمة هذه الطاقة من خلال أعمال وجهود إحسان دوغراماجي، وهو صديق وزميل وقائد بالنسبة لي".

الوفاء للجذور التركمانية العراقية

كان احسان دوغراماجي تركمانيا وفياً ومحبّا للتركمان، وللعراق ككل، وكانت داره مفتوحة دائما لضيوفه من العلماء والأطباء والأدباء العراقيين، والزائرين الذين يطلبون مساعدته في شؤون مختلفة. كان مولعاً بالأدب والشعر والثقافة، وكان لشعر القوريات التركماني مكانة خاصة في قلبه، وفي كل سنة من عيد

ميلاده كان يدعو الشعراء والفنانين من كل المناطق التركمانية في العراق الى بيته. وفي نفس الوقت كان لدوغراماجي اهتمام كبير بالمؤلفات العربية، وكان يناقش الحاضرين في مجلسه حول مواضيع النحو والأدب العربي، وكان يحفظ قصائد الشعر التركي والتركماني والعربي. وبالرغم من انشغالاته الكثيرة واهتماماته المتنوعة الا انه بقي شاعراً يهتم بالشعراء والأدباء وساهم في دعم طبع ونشر العديد من الدواوين والكتب فضلًا عن دعم المؤسسات الثقافية التركمانية.

لم ينس دوغراماجي وطنه الأم العراق، وقدم الكثير من المساعدات الإنسانية والطبية للعراقيين من كافة القوميات، إضافة الى منحه عشرات الزمالات والمنح الدراسية المجانية والدعم المادي الى الطلبة العراقيين، وكانت من أمنياته تأسيس جامعات خاصة نموذجية في كل من بغداد وكركوك واربيل، ولكن بسبب عدم استقرار الأوضاع في العراق لم يتمكن دوغراماجي من تحقيق هذه الأمنية. تمكن دوغراماجي في عام 1994 من تأسيس أول مدرسة تركمانية في مسقط رأسه في أربيل باسم مدرسة "دوغوش" Doğuş (تعني الشروق بالتركية) ثم ازداد عدد هذه المدارس في جميع انحاء المناطق التركمانية في العراق إلى حوالي أكثر من مئة مدرسة ابتدائية واعدادية وروضة أطفال.

الدكتور احسان دوغراماجي كان من المهتمين في نشر اللغة والثقافة التركية ايضاً، كان يدعو في كل صيف المعلمين والمدرسين المتعينين في المدارس التركمانية في العراق، والأكاديميين المختصين في اللغة التركية من جميع البلدان الناطقة باللغة التركية، الى جامعة بيلكنت لأخذ دروس تطويرية في طرائق التدريس باللغة التركية.

توفي البروفسور احسان دوغراماجي في الخامس والعشرين من شهر شباط/ فبراير للعام 2010 بمدينة انقرة، وهو في الخامسة والتسعين من عمره، وتم تشييع جنازته ودفنه في المسجد الذي انشأه بإسم والده علي باشا في جامعة بيلكنت بأنقرة، وكان تشييعاً رسمياً وعلى مستوى الدولة، وحضر مراسيم التشييع رئيس الجمهورية التركية ورئيس الوزراء والوزراء وجميع أركان الدولة التركية والآلاف من تركمان العراق المقيمين في تركيا. ■

سلجوق باجالان: أكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في دراسات الهوية القومية من جامعة غازي في أنقرة، عضو الهيئة التدريسية بجامعة كركوك، خبير الدراسات التركمانية في مركز أورسام.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies • مركز دراسات الشرق الأوسط

ORSAM

www.orsam.org.tr

+90 850 888 15 20 info@orsam.org.tr orsamorgtr

ORTADOĞU YAYINLARI

منشورات الشرق الأوسط

www.ortadoguyayinlari.com

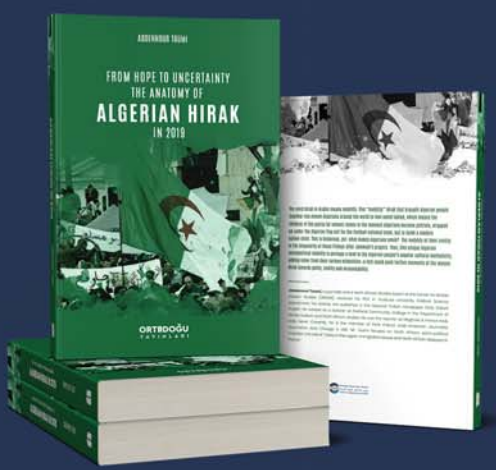

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط